دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الافصاح الالكترونى فى تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية : دراسة ميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	غنيمي، سامي محمد أحمد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	152 - 204
رقم MD:	969978
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير الدولية، التقارير المالية، الافصاح الإلكترونى، المعلومات المحاسبية، البنوك المصرفية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969978

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الإفصاح الإلكترونى فى تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية
دراسة ميدانية

الدكتور
سامى محمد أحمد غنيمى
أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة جامعة بنها

" دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية – دراسة ميدانية "

د. سامي محمد أحمد غنيمي*

الملخص:

حيث تناول هذا البحث موضوع دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية ، وقد أشار الباحث فيه إلي حتمية تطوير المعايير المحاسبية لاحتواء المشكلات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المعلومات المحاسبية بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات ،وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني علي شبكة الإنترنت في كافة منظمات الأعمال بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة.

وقد تناول الباحث أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ظل الإفصاح الإلكتروني والآثار المباشرة من هذا الإفصاح علي جودة المعلومات ، وإبراز أهم مزايا الإفصاح الإلكتروني ودورها في تحسين جودة المعلومات في قطاع البنوك التجارية ، ومن ثمّ توصلت الدراسة إلي بعض النتائج من أبرزها : أن الإفصاح الإلكتروني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فيما يتعلق بسلامة القوائم المالية ومدى الثقة في المعلومات المنشورة بها ، وبناءً عليه كانت أبرز التوصيات ، ضرورة تشكيل لجان من ممثلي الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة تهدف إلي سرعة إصدار معيار محاسبي ينظم الإفصاح الإلكتروني ، ويؤكد علي الإرشادات والقواعد الخاصة به ، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تضمن الالتزام بتطبيق هذا المعيار بكافة منظمات الأعمال.

كما استعرض الباحث في الدراسة الميدانية ، اختبار فروض البحث لإثبات صحة أو عدم صحة تلك الفروض ،وذلك باستخدام أسلوب (Chi – Square)، والذي تم تطبيقه باستخدام برنامج (SPSS) من خلال مقارنة (Chi – Square) المحسوبة مع قيمة (Chi – Square) الجدولية ، وتم عرض نتائج اختبارات فروض البحث بناءً علي تحليل نتائج الردود الواردة علي قائمة الاستقصاء.

الكلمات المفتاحية :

معايير التقارير المالية الدولية ، الإفصاح الإلكتروني ، تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، القوائم والتقارير المالية ، جودة المعلومات المحاسبية ، البنوك التجارية ، شبكة الإنترنت.

(*) أستاذ المحاسبة المساعد – كلية التجارة – جامعة بنها.
Sm277377@gmail.com

"The Role of Electronic Disclosure in the Development of International Financial Reporting Standards and Improve The Quality of Information of The Egyptian Banks - An Empirical Study"

Dr. Samy Mohamed Ahmed Ghoneimy.

Where he addressed this research topic of the role of electronic Disclosure in the development of international financial reporting standards and improve the quality of accounting information application on the Egyptian commercial banks , and the researcher pointed to the inevitability of the development of accounting standards to contain the problems and risks that may be exposed accounting information because of the tremendous advances in communications technology and the exchange of information and the spread of Disclosure website on the Internet in all business organizations and commercial banks.

The researcher addressed the most important challenges facing the application of International Financial Reporting Standards under the Disclosure and direct effects of this disclosure on the quality of information , and to highlight the most important advantages of electronic Disclosure and its role in improving the quality of information in the commercial banking sector , and the study found some of the results of the most important : that electronic Disclosure represents one of the most important challenges facing accounting profession regarding the safety of the financial statements and the reliability of the information published by , and therefore was the key recommendations , the need for the formation of committees of representatives of the responsible professional bodies for the accounting profession designed to quickly issued an accounting standard regulates electronic disclosure, and confirms instructions and rules of its own , and to take all measures and procedures that ensure compliance with the application of this standard to all business organizations.

Key Words:

International Financial Reporting Standards , electronic Disclosure , communication technology and the exchange of information , financial statements and reports , the quality of accounting information , commercial banks , the Internet.

الإطار العام للبحث

المقدمة:

منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وحتى الآن، فإن الأمر يتطلب من البنوك وكافة المؤسسات المالية الاستعداد لمواجهة تطور تكنولوجيا المعلومات وظهور ــ بل وانتشار ــ ما يسمي بالإفصاح الإلكتروني ، وهو ما يؤدي إلي اتساع نشاط أسواق المال العالمية وتخطي معاملاتها من نطاق العمل المحلي والإقليمي إلي نطاق العمل الدولي ، وما يترتب عليه من تزايد الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المنشورة ، بوصفها المصدر الرئيس للمعلومات المحاسبية التي تساعد كافة المستخدمين في الشركات المساهمة والبنوك التجارية ،والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات في كافة مجالات الإقراض والاستثمار والتمويل ، وتمثل معايير التقارير المالية الدولية مجموعة المبادئ والأسس التي تتبعها المنشآت والمؤسسات المالية في القياس والإفصاح لعناصر القوائم والتقارير المالية.

ونظراً للأهمية الاقتصادية لقطاع البنوك علي المستويين المحلي والدولي ودورها المؤثر في أي دولة ،أو علي المستوى العالمي في توفير الثقة في النظام النقدي من خلال ارتباطها بالسلطات الرقابية والحكومية ؛ فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث السيولة ودرجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة يحقق فوائد عديدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية ، وعلي ذلك يتضح أن مستخدمي القوائم المالية في البنوك التجارية لديهم حاجة ماسة إلي معلومات محاسبية ملائمة ذات ثقة وقابلية للمقارنة تساعدهم في تقييم الأداء والمركز المالي للبنك . وتعد معايير التقارير المالية الدولية والإفصاح المحاسبي أحد أهم الأدوات والمصادر الأساسية لتوصيل نتائج أعمال البنوك ومراكزها المالية إلي كافة المستخدمين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ومع تطور نظم الاتصال ، وتكنولوجيا المعلومات ، وتطبيق الإفصاح الإلكتروني في الآونة الأخيرة ؛ فقد يتطلب الأمر إعادة النظر في مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية ، والإفصاح المحاسبي لتقييم قدرتها علي تلبية احتياجات المستخدمين في ضوء المتغيرات الجديدة في العرض والإفصاح والتوصيل للمعلومات المحاسبية ، وبخاصة في قطاع البنوك بوصفه أحد أهم القطاعات المؤثرة بدرجة كبيرة علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي علي حد سواء ، لاسيّما إذا علمنا أن حماية مستخدمي القوائم والتقارير المالية للبنوك تنبع من تنظيم عملية العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية ، وتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حتى تكون تلك القوائم قادرة علي تقييم أداء البنك وتفعيل عملية اتخاذ القرارات في مجالات الاستثمار، والائتمان ، ومنح القروض، وكافة القرارات الأخرى ، وحتى تضمن زيادة الثقة والمصداقية للقوائم والتقارير المالية للبنك.

مشكلة البحث:

على الرغم من الاهتمام الكبير من جانب الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مستوى العالم فيما يتعلق بالعرض والإفصاح المحاسبي ، وإعداد التقارير المالية بهدف توفير معلومات محاسبية أكثر دقة ومصداقية عن حقيقة المركز المالي ، ونتائج الأعمال لكافة الوحدات الاقتصادية بصفة عامة ، والمؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة - إلا أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرض نفسها علي الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر ممثلة في الأزمات المالية العالمية المتتالية

والتطورات الكبيرة في نظم الاتصالات ، وتبادل المعلومات ، إلي جانب انتشار ظاهرة العولمة ؛ استلزمت من الجهات المعنية القيام بعمل مراجعات دورية ، وعمليات تطوير للمعايير المحاسبية المطبقة لمواجهة التداعيات والآثار السلبية المترتبة علي تلك المتغيرات ، لتجنب تلك الآثار، وتوفير الضمانات التي تكفل تحقيق الدقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة ، وتحسين جودة تلك المعلومات ؛ خاصة في قطاع البنوك التجارية ، نظراً لما له من أهمية قصوى علي الاقتصاديات المحلية والعالمية علي حد سواء . ومع انتشار وترسيخ مفاهيم الإفصاح الإلكتروني وتزايد درجة العولمة علي مستوى الاقتصاديات العالمية بكافة وحداتها الاقتصادية ومؤسساتها المالية ؛ تأتي الحاجة إلي تطوير وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بإعداد القوائم المالية ، حتى تواكب المتغيرات والمستجدات الدولية في عالم المال والأعمال ، وتقدم نموذجاً لما يجب أن تكون عليه التقارير المالية من حيث الشفافية والإفصاح ، وهو ما ينعكس بإيجابية علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ونظراً لوجود العديد من التحديات التي ظهرت مع بدايات القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالإفصاح الإلكتروني ، وتطور النظم المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ؛ الأمر الذي فرض علي الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة ضرورة إعادة النظر في معايير التقارير المالية الدولية لمواجهة تلك التحديات ، وضمان استمرار تحقيق الثقة والمصداقية للقوائم والتقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، وعليه يرى الباحث أن مشكلة البحث تكمن في تناولها لموضوع الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية ، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل التطورات الكبيرة والمذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، بوصفها أحد أهم التحديات التي تواجه العرض والإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة ، وهو ما جعل الباحث يحاول إلقاء الضوء علي هذا الموضوع لحث الهيئات المهنية والباحثين علي مناقشة المقترحات الجادة لإعادة تقييم معايير التقارير المالية الدولية والعمل علي تطويرها وفقاً لمتغيرات العصر.

ونظراً لوجود علاقة مباشرة بين معايير التقارير المالية الدولية وتحقيق الثقة والمصداقية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، خاصة في ظل الإفصاح الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الحديثة ، فإن الباحث يرى أن المشكلة الرئيسة للبحث يمكن تحديدها وتلخيصها في النقاط الأساسية التالية :

(١) تطور أساليب وطرق العرض والإفصاح المحاسبي ، مع عدم قدرة المسئولين عن مهنة المحاسبة علي تطوير معايير التقارير المالية بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة في هذا المجال.

(٢) أن نظم المعلومات المحاسبية في كافة المؤسسات المالية ، وفي مقدمتها البنوك التجارية في حاجة ماسة إلي تطوير أساليب وطرق العرض والإفصاح لديها ، بما يضمن لها ملاحقة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات ، وتبادل المعلومات والإفصاح الإلكتروني.

(٣) تأخر المسئولين عن صياغة معايير التقارير المالية الدولية في وضع الإجراءات المُلزمة قانوناً لقواعد العرض والإفصاح الإلكتروني التي تضمن تحقيق الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية ، وتحسين جودة تلك المعلومات ، خاصة في قطاع البنوك التجارية.

أهداف البحث :

يسعى الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلي تحقيق هدف رئيس يتمثل في إبراز مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية العالمية

بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ظل التطورات المتتالية لتكنولوجيا المعلومات وانتشار ظاهرة العرض والإفصاح الإلكتروني للعديد من الشركات والمؤسسات المالية والبنوك التجارية علي المستويين المحلي والدولي ، تزامناً مع ثورة تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات التي سادت العالم في الآونة الأخيرة.

ويمكن تحقيق الهدف الرئيس من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

(١) دراسة وتحليل أهم المشكلات التي تواجه العرض والإفصاح المحاسبي في القطاع المالي المصري ؛ خاصة قطاع البنوك التجارية في ضوء التحديات التكنولوجية والاقتصادية التي سادت عالم المال والأعمال منذ نهاية القرن الماضي وحتى وقتنا الحالي.

(٢) دراسة وتحليل مدي تأثير الإفصاح الإلكتروني في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي أساليب العرض والإفصاح عن نتائج الأعمال والمراكز المالية للبنوك التجارية ، وذلك في ضوء معايير التقارير المالية الدولية، ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

(٣) اختبار مدي صحة فروض البحث ، من خلال عمل قائمة استبيان يتم توزيعها علي عيّنة من أساتذة الجامعات المصرية والسعودية المتخصصين في هذا المجال ، وعيّنة أخرى من مديري وأعضاء مجالس الإدارة في بعض البنوك المصرية.

فروض البحث :

ولتحقيق أهداف البحث ، فإن تلك الدراسة تقوم علي اختبار الفروض التالية:-

(١) أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

(٢) أصبحت طرق وأساليب العرض والإفصاح في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات ، وتبادل المعلومات ، وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في صحة القوائم والتقارير المالية.

(٣) تحتاج معايير التقارير المالية الدولية إلي التطوير من خلال ضرورة اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أن موضوع معايير التقارير المالية الدولية تتأثر بصورة مباشرة بعملية الإفصاح الإلكتروني بالمؤسسات المالية ، خاصة البنوك التجارية ؛ نظراً لما لها من انعكاسات مباشرة علي النظام الاقتصادي بأي دولة ، وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية ، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية علي زيادة الثقة والمصداقية في المحتوى الإعلامي لتلك القوائم والتقارير المالية ، بالإضافة إلي أن التطورات المتتالية في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات تتطلب من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، وكافة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة أن تعمل علي بذل الجهود اللازمة لتطوير معايير المحاسبة الدولية بما يتفق مع تلك التطورات ، لوضع مقترحات تطوير تلك المعايير ، لاسيّما المعايير المرتبطة بإعداد التقارير المالية لضمان وضع القواعد المناسبة للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في ظل نمو هذا النوع من الإفصاح علي المستوى العالمي . وهنا تبرز أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء علي أهمية دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات ، وتبادل المعلومات بكافة منظمات الأعمال ؛ خاصة البنوك التجارية ، نظراً

لدورها الهام والمحوري في استقرار الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية علي حد سواء ، وهو ما ينعكس في النهاية علي ضمان استمرار البنوك التجارية في تحقيق دورها المنوط بها في استقرار وتنمية النظام الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق مصالح المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وذلك من خلال تحقيق الثقة والمصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية بتلك البنوك.

منهج البحث :

لقد قام الباحث بتناول موضوع البحث بالتحليل والدراسة من خلال الاعتماد علي المنهج الاستقرائي ، لاسيّما عند تناول الدراسات السابقة الخاصة بمعايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، في ظل الإفصاح الإلكتروني وتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خاصة في مجال تبادل المعلومات وتقديم الخدمات بالبنوك التجارية.

كما اعتمد الباحث علي المنهج التحليلي عند تناول الدور الذي يمكن أن يسهم به الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، من خلال لفت الانتباه إلي ضرورة إعادة النظر في تلك المعايير الخاصة بالتقارير المالية ، لتكون أكثر قدرة علي تحقيق متطلبات التطور في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، بهدف توفير معلومات أكثر دقة ومصداقية تضمن تحقيق التوازن بين أهداف النظام المالي والاقتصادي ، وحماية حقوق المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

كما اعتمد الباحث أيضاً علي المنهج التحليلي عند القيام بالدراسة الميدانية بغرض اختبار مدي سلامة فروض البحث ، من خلال إعداد قائمة لاستبيان أراء عيّنة من أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية والسعودية ، وعيّنة من أعضاء مجالس الإدارة في بعض البنوك المصرية.

خطة البحث:

يرى الباحث أنه وفقاً لمشكلة البحث ، وانطلاقاً من أهميته ، وأهدافه ، التي يسعى إلي تحقيقها ، فإنه يمكن تقسيم البحث إلي قسمين رئيسين، على النحو التالي :

القسم الأول : الدراسة النظرية.

حيث قام الباحث فيها بتقسيم تلك الدراسة النظرية وفقاً لأهداف البحث إلي ثلاثة مباحث ، وهي :

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث.

المبحث الثاني: الإفصاح الإلكتروني وانعكاساته علي المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية.

١/٢: طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطويره.

٢/٢: مزايا ومخاطر تفعيل الإفصاح الإلكتروني بالشركات والبنوك التجارية.

٣/٢: تحديات الإفصاح الإلكتروني لمهنة المحاسبة وسبل علاجها.

المبحث الثالث:حتمية تطوير معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ظل الإفصاح الإلكتروني.

١/٣ : مزايا تطبيق وتطوير معايير التقارير المالية الدولية بالبنوك التجارية.

٢/٣: الإفصاح الإلكتروني وتطوير معايير التقارير المالية وانعكاساته علي جودة المعلومات المحاسبية

٣/٣: أهم مقترحات التطوير لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS لتجنب مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

مراجع البحث.

ملحق البحث.

القسم الأول : الدراسة النظرية

المبحث الأول

بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث

لقد تناولت العديد من الدراسات بعض الجوانب المتعلقة بموضوع البحث ، منها دراسات تناولت معايير التقارير المالية الدولية ، ومنها ما تناول الإفصاح الإلكتروني بوصفه نتيجة طبيعية لتطور تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وعلاقة ذلك بمهنة المحاسبة ، ومنها ما تناول المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة الثقة والمصداقية لدي المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالبنوك التجارية . ويمكن للباحث أن يستعرض بعضاً من أهم تلك الدراسات على النحو التالي :

١/١ : دراسات باللغة العربية:

(١) دراسة (كامل ، أ. منى ، العاني ، د. صفاء أحمد ، ٢٠١٤) ، والتي ذكرت أن القيمة العادلة ارتقت بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات تاريخية إلي معلومات حديثة تعكس الواقع الحالي وتتوقع المستقبل ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدد من النتائج والتوصيات كان من بينها:

(أ) أن معايير المحاسبة الدولية ، خاصة معايير التقارير المالية الدولية أصبحت مرجعاً لا غنى عنها للاسترشاد بها علي مستوى العالم ، لأنها نتاج جهود كبيرة ومكثفة للجنة مهنية متخصصة تضم نخبة من خبراء ومهنيين علي قدر كبير من التأهيل العلمي والمهني.

(ب) أن القيمة العادلة لم تكن سبباً للأزمة المالية ، ولكن الإجراءات الخاطئة في التطبيق وضعف الرقابة وتدني الجوانب الأخلاقية كانت أهم الأسباب الرئيسة لحدوث تلك الأزمة.

(٢) دراسة (دليلة ، أ. دادة ، ٢٠١٣) ، التي تناولت مدي اتفاق مبادئ إعداد القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر لتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ، وتم تطبيقه منذ أول يناير ٢٠١٠ م ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج من أهمها :

(أ) عدم كفاية المعلومات التي تقوم البنوك التجارية بالإفصاح عنها بالقوائم والتقارير المالية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين والمستثمرين.

(ب) لم تلتزم البنوك التجارية بمعايير الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم التقارير المالية.

(ج) غياب الإيضاحات المتممة للقوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية ، والتي يمكن من خلالها توضيح معظم الأمور الغامضة التي لا يمكن ذكرها في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

(٣) دراسة (الزعبي ، د. علي ، وآخرون ، ٢٠١٣) ، التي استهدفت التعرف علي أهم المتطلبات الخارجية والداخلية اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي النتائج والتوصيات التالية:

(أ) أن متطلبات التحول اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية متوفرة لدى البنوك الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة ، وكل ما تحتاجه هو توفير الكوادر المؤهلة علمياً لتطبيقها.

(ب) هناك إدراك لدي العاملين بالبنوك الأردنية بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ، رغبة منهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد المستفيدين علي اتخاذ القرارات السليمة وتعظيم المنافع.

(ج) أن البنك المركزي الأردني لا يقوم بأي دور تجاه تشجيع ودفع البنوك الإسلامية نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها وفقاً للتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

(٤) دراسة (تومي ، أ. بدرة ، ٢٠١٣) ، والتي أكدت علي أن وجود معايير محاسبية عالية الجودة تراعي المتغيرات في البيئة المحيطة من شأنها تعزيز الثقة لدى مستخدمي القوائم والتقارير المالية في المعلومات المحاسبية ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي :

(أ)أن المحاسبة تصدر معايير محاسبية تراعي العوامل البيئية التي تهدف إلى تلبية متطلبات هذه البيئة ، وهو ما نتج عنه ممارسات محاسبية متعددة حسب طبيعة الظروف البيئية لكل دولة.

(ب) ضرورة زيادة الدراسات والبحوث والعمل علي نشر الوعي المحاسبي حول أهمية الإفصاح المحاسبي ، لما لها من دور في تنشيط الأداء المصرفي والبيئة الاستثمارية للدولة ككل.

(ج) أن عولمة الاقتصاد وأسواق رأس المال في ظل اختلاف الممارسات المحاسبية يتطلب العمل علي تطوير المعايير المحاسبية الدولية لتجاوز التطورات والمشكلات الناتجة عن ذلك.

(٥) دراسة (العيسى ، د. ياسين أحمد ، ٢٠١٢) ، والتي تناول فيها الباحث تقييم مدى التزام القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك الأردنية با تباع أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع : الافصاحات ، قد أظهرت الدراسة التزام التقارير المالية المنشورة عن البنوك الأردنية بمتطلبات هذا المعيار ، وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلي عدد من التوصيات من شأنها رفع درجة التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي ، منها:

(أ) تطوير السياسات الرقابية الموجهة للبنوك ومتابعة رقابة البنك المركزي علي البنوك بشأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وخاصة معايير التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

(ب) العمل علي رفع كفاءة العاملين بالبنوك الأردنية من أجل تحقيق أكبر قدر من متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، مثل المعيار الدولي رق (١) والمعيارين رقم (٣٢) و (٣٩).

(ج) تشجيع الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة علي إجراء دراسات حول المشكلات المحاسبية التي تقف حائلاً أمام تطبيق البنوك لمعايير التقارير المالية الدولية.

(٦) دراسة (السقا ، د. زياد هاشم ، وآخرون ، ٢٠١٢) والتي تناولت مخاطر النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية ، وقد استعرض فيها الباحث أهم تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها القوائم والتقارير المالية ، وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلي عدد من التوصيات كان من أبرزها :

(أ) أن استخدام المواقع الإلكترونية لنشر القوائم المالية علي الإنترنت أصبح ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً للانتشار الكبير لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

(ب) ينبغي العمل علي تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للقوائم المالية من خلال مجموعة من المتطلبات التي يجب أخذها في الحسبان من جانب القائمين علي نظم المعلومات.

(ج) ضرورة التحقق المستمر من أمن المواقع الإلكترونية الإنترنت ، بوصفها الضمانة الأساسية لدقة وسلامة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية علي تلك المواقع.

(٧) دراسة (المطيري ، أ. غزاي سبيل ، ٢٠١٢) ، والتي تناولت الجوانب والآثار المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت علي الشركات المساهمة العامة الكويتية ، وهذا النوع من الإفصاح يُعد إفصاحاً اختيارياً وغير منظم ، ومع زيادة انتشار الإنترنت أصبحت العديد من الشركات والمؤسسات المالية تفصح عن معلوماتها المحاسبية علي المواقع الخاصة بها ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي العديد من النتائج والتوصيات كان من أهمها :

(أ) أن جميع البنوك الكويتية لديها مواقع إلكترونية علي الإنترنت يتم من خلالها نشر المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين.

(ب) أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات والمؤسسات المالية بعمل مواقع إلكترونية ، وأن تفصح عن معلوماتها المحاسبية عبر تلك المواقع وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

(ج) كذلك أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول العوامل المؤثرة علي مستوى الإفصاح الإلكتروني علي الإنترنت للقوائم والتقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية.

(٨) دراسة (رمزي ، أ. جودي محمد ، ٢٠١٢) ، والتي يعرض فيها الباحث المعيار (IFRS1) والخاص بعرض المتطلبات والإجراءات والقواعد الأساسية التي يجب أن تتبعها الشركات عندما تتبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة كأساس لإعداد القوائم والتقارير المالية ، وقد ذكرت الدراسة في نهايتها أن التغيرات البيئية والتطورات الاقتصادية التي تحدث في بيئة المال والأعمال هي التي فرضت ضرورة وضع معايير التقارير المالية الدولية لمعالجة المشكلات المحاسبية ، ومواجهة ما قد ينشأ من تغيرات من شأنها أن تؤثر علي سلامة ودقة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية للشركات والمؤسسات المالية.

(٩) دراسة (الزين ، د. منصوري ، ٢٠١١) ، والتي أكد الباحث من خلالها أن معايير التقارير المالية الدولية هي نقطة انطلاق بناء وتطوير نظام للمعلومات المحاسبية يواكب ويستجيب للمتغيرات والمستجدات في عالم المال والأعمال ، ويقدم إطاراً عاماً لما يمكن أن تتصف به بيئة الأعمال لتصبح القوائم والتقارير المالية أكثر شفافية وصدقاً وإفصاحاً عن الحقيقة ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أن السعي نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعمل علي تطويرها وفقاً للمستجدات العالمية يضفي نوعاً من الشفافية والمصداقية والانسجام للمعلومات المحاسبية المنشورة ، وهو ما يؤدي بدوره إلي تحسين عملية اتخاذ القرارات لدى المستفيدين والمستثمرين ، وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

(١٠) دراسة (محمود ، د. بكر إبراهيم ، مهدي ، أ. نضال عزيز ، ٢٠١٠) ، والتي تناولت موضوع الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية بسبب تنامي هذا النوع من الإفصاح علي مستوى العالم كنتيجة طبيعية للتطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وهو ما أثر بدرجة كبيرة علي مهنة المحاسبة والمراجعة علي المستويين المحلي والعالمي ، حيث تحولت التقارير والقوائم المالية من البيئة الورقية إلي البيئة الإلكترونية وما يحيط بها من مخاطر عديدة والتي من أبرزها مخاطر اختراق المواقع الإلكترونية والتلاعب بمحتوى التقارير المالية ، وهو ما يؤثر سلبياً علي إمكانية الاعتماد علي المعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير، مما يستوجب إضفاء المزيد

من الثقة والمصداقية علي التقارير المالية المنشورة إلكترونياً ، وهنا يقع العبء الأكبر علي المُراجع الخارجي من منطلق إدراكه لواجباته نحو هذا النوع من الإفصاح ومواجهة التحديات الناتجة عنه.

٢/١ : دراسات باللغة الإنجليزية:

(١) دراسة (Omar , B. and Simon , J. , 2011) ، والتي تناول فيها الباحثان كيفية قياس مستوى الإفصاح المحاسبي بالشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردنية باستثناء البنوك التجارية وشركات التأمين ، كما تناولت العلاقة بين مؤشر الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات التي تم اختيارها، وقد تضمن مؤشر الإفصاح المحاسبي الإجمالي المستخدم (٣٣١) بنداً من بنود القوائم المالية مقسمة إلي مجموعتين، المجموعة الأولي تتضمن بنود الإفصاح الاختيارية ، والثانية تتضمن بنود الإفصاح الإلزامية والتي كانت من أهم مصادرها معايير التقارير المالية الدولية ، وقد أثبتت نتائج الدراسة وجود تحسن وزيادة ملموسة في مستوى الإفصاح المحاسبي مقارنة بالفترات السابقة خاصة مع تطور نظم الاتصالات وتبادل المعلومات.

(٢) دراسة (Herzig , C. and Godemann , J. , 2010) ، والتي ركزت علي التأكد من مدى استمرار الشركات الألمانية المدرجة في سوق الأوراق المالية الألماني (DAX30) في استخدام شبكة الإنترنت للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية ، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

(أ) أن الفترة بين عامي ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ شهدت استخداماً واسعاً لشبكة الإنترنت كوسيلة دائمة للإفصاح المحاسبي للشركات والمؤسسات المالية علي حد سواء.

(ب) أنه للتواصل مع أصحاب المصالح فإن الأمر يتطلب ضرورة العمل علي تطوير وتحسين أداء أساليب الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية للشركات من خلال شبكة الإنترنت.

(ج) أن استخدام أساليب الإفصاح الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت يُعد أقل بكثير من حيث التكلفة بالنسبة للشركات وأصحاب المصالح علي حد سواء.

(٣) دراسة (Shulak , A. and Gekara , M. , 2010) ، التي تناولت مدي الاستفادة من توصيل المعلومات التي تقوم الشركات الهندية والصينية بالإفصاح عنها من خلال مواقعها الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وتم تطبيق تلك الدراسة علي عينة من (500) شركة هندية وأخرى صينية تمارس عملها في قطاعات اقتصادية مختلفة ، وقد توصلت الدراسة إلي أن مستوى الإفصاح الإلكتروني مرتفع نسبياً في كلا البلدين ، حيث أثبتت الدراسة أن هناك (٤١٦) شركة من إجمالي (٥٠٠) شركة هندية ، بنسبة ٨٣.٢% تمتلك مواقع إلكترونية فعالة علي الإنترنت ، كما أن هناك (٤٠٩) من الشركات الهندية من إجمالي (٤١٦) شركة ، بنسبة ٩٣.٣١% تقوم بالإفصاح عن تقاريرها السنوية علي مواقعها الإلكترونية علي الإنترنت ، كما أن هناك (٤٠٠) من الشركات الصينية من إجمالي (٤٠٢) شركة ، بنسبة ٩٩.٥% تقوم بالإفصاح عن تقاريرها السنوية علي مواقعها الإلكترونية علي شبكة الإنترنت.

(٤) دراسة (Al Mutawwaa , A. and Hewaidy , A. M. , 2010) ، التي تناولت مدي تجاوب الشركات الكويتية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح وفقاً لتلك المعايير ، وأوضحت أهم العوامل المؤثرة علي مستوي الإفصاح من خلال تصميم مؤشر للإفصاح ، وتم تطبيق هذا المؤشر علي عدد (٤٨) شركة من الشركات الكويتية ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أن مستوى استجابة

الشركات لتطبيق المعايير المختبرة وصل إلي معدل (٦٩%) بالنسبة للإفصاحات المطلوبة والمعلومات المحاسبية التي يجب عرضها بالقوائم والتقارير المالية.

(٥) دراسة (Almilia , L. and Budisusetyo , S. , 2008) ، والتي كان الهدف منها هو مدى جودة التقارير المالية المنشورة علي الإنترنت في قطاع البنوك التجارية وشركات (LQ-45) في سوق جاكرتا للأوراق المالية (شركات LQ-45 هي عبارة عن مؤشر للأسهم في بورصة جاكرتا ، ويتكون من 45 شركة استوفت معايير محددة كأن تكون ضمن أكبر 60 شركة في السوق ، وأن تكون ضمن أكبر 60 شركة تم تداول أسهمها خلال 12 شهراً ، بالإضافة إلي كونها ضمن الشركات المدرجة في السوق منذ ثلاث سنوات علي الأقل) ، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

(أ) أن قطاع البنوك التجارية حصل علي درجة متقدمة أعلي من شركات LQ-45 في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات ودعم المستخدمين من خلال المواقع الإلكترونية علي الإنترنت.

(ب) أن جميع أفراد العينة سواء كانت البنوك التجارية أو شركات LQ-45 لديها مواقع إلكترونية علي شبكة الإنترنت تقوم من خلالها بتقديم المعلومات المالية وغير المالية لكافة المستخدمين.

(ج) كما كشفت الدراسة أن تصميم المواقع الإلكترونية للبنوك التجارية أظهر اختلافاً واضحاً في طبيعة الإفصاح المحاسبي إلكترونياً عن طرق الإفصاح التقليدية.

(٦) دراسة (Lantto , A. M. , 2006) ، والتي اهتمت بموضوع مدى قدرة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة والمعتمدة (Code-Low Country) ، وتم تطبيق الدراسة في فنلندا بوصفها إحدى الدول التي لديها نظم قوية تعزز البيئة القانونية وتدعم المعايير المحاسبية المطبقة بها ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدة نقاط أساسية يمكن إيجازها فيما يلي :

(أ) أن المعلومات المحاسبية الناتجة سواء عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أو تطبيق التقديرات الواردة في متطلبات المعايير تكون أكثر ثقة وملائمة لاتخاذ القرارات.

(ب) أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية تكون أكثر ثقة ومصداقية ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة من جانب المستخدمين.

(ج) أن العينة محل الدراسة التزمت الحياد فيما يتعلق بالثقة ومدى الاعتماد علي المعلومات المبنية علي التقديرات الواردة ضمن متطلبات المعايير الدولية ومعايير التقارير المالية.

بعد استعراض وتحليل الباحث للدراسات السابقة المتعلقة بالنقاط الخاصة بموضوع البحث ، فإنه يمكن أن يسجل ويؤكد علي النقاط الأساسية التالية :

(١) أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والعمل علي تطويرها وفقاً للمستجدات العالمية وعلي رأسها الإفصاح الإلكتروني يضفي نوعاً من الشفافية والثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية المنشورة ، وهو ما يؤدي بدوره إلي تحسين عملية اتخاذ القرارات لدى المستفيدين والمستثمرين.

(٢) أن الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية جعلها تتعرض للعديد من المخاطر ، وهو ما يؤثر سلبياً علي إمكانية الاعتماد علي المعلومات المحاسبية الواردة بتلك

القوائم والتقارير ، مما يستوجب إضفاء المزيد من الثقة والمصداقية علي القوائم والتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

(٣) هناك ملاحظة هامة مؤداها أن العديد من الدول وخاصة الدول النامية لم تدرك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المعلومات المحاسبية والتي تفقدها جزءً كبيراً من الثقة والمصداقية في ظل الإفصاح الإلكتروني ، وبالرغم من ذلك فإن غالبية تلك الدول لم تتخذ أي إجراءات تجاه دراسة هذا التحدي الجديد ولم تتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهته والقضاء علي الآثار الناتجة عنه.

(٤) أن التغيرات البيئية والتطورات الاقتصادية في بيئة الأعمال هي التي فرضت ضرورة وضع معايير للتقارير المالية الدولية لمعالجة المشكلات المحاسبية ، ومواجهة ما قد ينشأ من تغيرات من شأنها أن تؤثر علي سلامة ودقة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية ، وقد كانت مشكلة الإفصاح الإلكتروني وما قد يترتب عليها من أخطار تعرضت لها المعلومات المحاسبية المنشورة عبر الإنترنت ، سبباً رئيساً في العمل علي مواجهة هذه المشكلة ووضع الإجراءات المناسبة لعلاجها.

(٥) أن معظم الدراسات التي تم تناولها أكدت علي أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقواعد الإفصاح المحاسبي الواردة بها في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين أدى إلي زيادة المصداقية والثقة في المعلومات المحاسبية ، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

(٦) أن هناك بعض الدول علي المستوى الإقليمي بدأت في إدراك أهمية تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي ومعايير التقارير المالية الدولية مثل المملكة الأردنية ، من خلال إصدار القوانين التي تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بما فيها معايير التقارير المالية الدولية.

(٧) لقد طالبت بعض الدراسات الجهات المعنية بالعمل علي تشجيع الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة لإجراء الدراسات والبحوث لإظهار المشكلات المحاسبية التي تقف حائلاً أمام تطبيق البنوك لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية واقتراح الحلول المناسبة لها ، بهدف رفع جودة الإفصاح المحاسبي وما يرتبط به من تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية.

(٨) أن بعض الدراسات أكدت أن الغالبية العظمى من الشركات تستخدم مواقعها الإلكترونية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية ، وهو ما يؤكد ضرورة السعي من جانب الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة نحو وضع المعايير اللازمة والقوانين التي تضمن تطبيق تلك المعايير بما يحقق مصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة.

ووفقاً للملاحظات السابقة فإنه يتضح للباحث أن التطورات المستمرة في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات التي سادت العالم في الفترة الأخيرة ، خاصة فيما يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت في نقل وتبادل المعلومات ، كان سبباً رئيساً لاهتمام الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة بموضوع الإفصاح الإلكتروني والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المعلومات المحاسبية في ظل هذا النوع من الإفصاح ، وهو ما يثير العديد من الشكوك حول كلٌ من درجة الثقة والمصداقية التي قد تتصف بها المعلومات المحاسبية ، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة في قطاع البنوك التجارية في ظل تلك التحديات ؟ ، وهو ما سوف يعمل الباحث علي إبرازه في الأجزاء التالية من هذا البحث إن شاء الله.

المبحث الثاني
الإفصاح الإلكتروني وانعكاساته على المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية

لاشك أن الممارسات الموجودة حالياً من نشر القوائم والتقارير المالية عن نتيجة أعمال الشركات والبنوك على شبكة الانترنت يفرض على مهنة المحاسبة بذل الجهود اللازمة لمواجهة هذه التغيرات والتحديات ، وقد أدركت الهيئات المهنية العالمية أهمية وضع بعض الإرشادات حول النشر الالكتروني للقوائم والتقارير المالية ، فقامت بالفعل بإصدار بعض الإرشادات العملية فيما يتطق بالإفصاح المحاسبي في ظل البيئة الالكترونية ، وكانت أولى تلك المشاريع المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، وتم اختيار أهم عشر موضوعات في مجال تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٤ ، كان من بينها:

(١) أمن ورقابة المعلومات.
(٢) النشاط الإلكتروني.
(٣) النشر الالكتروني للتقارير المالية.

وقد ذكرت إحدى الدراسات (Rowbottom , N. and Lymer , A. , 2009) ، أنه منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن أصبح الإنترنت وسيلة رئيسية لنشر القوائم والتقارير المالية للشركات علي مواقعها الخاصة لكافة المستخدمين والمستفيدين من هذه المعلومات ، وقد أكدت علي هذا المعني دراسة أخري (Hindi , N. M. and Rich , J. , 2010) بقولها : إن شبكة الإنترنت أصبحت واحدة من أكثر مصادر المعلومات استخداماً ، خاصة بعد ان أصبحت الآن العديد من الشركات تفصح عن كل معلوماتها المحاسبية ، أو جزء منها علي المواقع الإلكترونية الخاصة بها.

ومما هو جدير بالذكر أنه إذا كان الإفصاح الإلكتروني اختيارياً بالنسبة للشركات ، فإنه يجب أن يكون إلزامياً بالنسبة لقطاع البنوك التجارية بسبب التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها هذا القطاع في مجال تقديم الخدمات البنكية أو في مجال تبادل المعلومات بين هذا القطاع والقطاعات المماثلة في كافة دول العالم والتي لا يمكن الاستغناء عنها بين الدول لتنفيذ التحويلات المالية والاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لاسيّما بعد أن أثبتت إحدى الدراسات (المطيري ، أ. غزاي سبيل ، ٢٠١٢) أن قطاع البنوك التجارية في دولة الكويت ــ وكذلك في معظم دول العالم ــ قد احتل المركز الأول من حيث كونها تمتلك مواقع إلكترونية فاعلة علي شبكة الإنترنت ، يليه في المركز الثاني قطاع التأمين ثم قطاع الاستثمار ، وهنا يتضح للباحث أن الأمر أصبح غاية في الأهمية ولا يمكن تجاهله خاصة بعد أن أصبحت معظم الخدمات البنكية تقدم للعملاء من خلال الإنترنت ، وأن الغالبية العظمى من المستخدمين وأصحاب المصالح يحصلون علي معلوماتهم من خلال المواقع الإلكترونية.

ومع التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات وتشغيل البيانات والإفصاح عن المعلومات المحاسبية عبر المواقع الالكترونية فإن الأمر يتطلب تطورا مماثلاً في إجراءات وأساليب المحاسبة لمواكبة التطورات في البيئة الالكترونية ، وتحسين جودة المعلومات ، ومن ثم ضمان استمرار تحقيق الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية ، وهو ما سوف يحاول الباحث تناوله في هذا الجزء والأجزاء التالية من البحث إن شاء الله.

١/٢: طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره :

تناولت عدة دراسات (السليم ، د. فيصل زماط ، ٢٠٠٥) و (محمود ، د. بكر إبراهيم ، مهدي ، أ. نضال عزيز ، ٢٠١٠) و (المليجي ، د. هشام حسن عواد ، ٢٠٠٢) موضوع الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية عبر مواقعها علي الإنترنت ، والذي نشأ استجابة لمجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكان من أبرزها التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تحديد الملامح الرئيسية لهذا الإفصاح ، حيث تخطت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كل الحدود المكانية والزمانية ، وتنبهت العديد من الوحدات الاقتصادية وخاصة البنوك التجارية إلي ضرورة استغلال الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الإنترنت في الإفصاح عن قوائمها المالية ، والاستفادة من عنصر السرعة في نشر المعلومات.

١/١/٢: مفهوم الإفصاح الإلكتروني:

ومن تحليل الدراسات السابقة يتضح للباحث أن مفهوم الإفصاح الإلكتروني يعني نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وهو ما يعني عرض المعلومات المالية وغير المالية ، دون أن يتم أي معالجات أو عمليات تشغيل عليها كما هو الحال في المحاسبة الإلكترونية ، وهذا يعني أن الإفصاح الإلكتروني لا يتطلب بالضرورة وجود نظام للمحاسبة الإلكترونية ، حيث يمكن من خلال الحاسب الآلي إدخال مخرجات نظم المحاسبة اليدوية إلي شبكة الإنترنت ، بالرغم من أن الواقع العملي يؤكد أنه ليس من المنطقي أن تقوم شركة معينة أو بنك معين بالإفصاح الإلكتروني بدون أن يكون لديها نظام للمحاسبة الإلكترونية.

وقد عرفت بعض الدراسات (Ashbaugh , H. , et al. ; 1999) و (توفيق ، د. محمد شريف ، ٢٠٠٢) الشركات التي تقوم بتطبيق الإفصاح الإلكتروني بأنها تلك الشركات التي تقوم باستخدام الموقع الإلكتروني الخاص بها في نشر المعلومات المحاسبية التالية:

(١) جميع القوائم والتقارير المالية السنوية وكافة الإيضاحات والهوامش الملحقة بها ، بالإضافة إلي كل من التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.

(٢) الروابط التي يتم من خلالها ربط المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة علي الإلكتروني للشركة بأي معلومات أخرى لها أهمية بالنسبة للشركة سواء علي موقعها الخاص أو علي مواقع أخرى لها علاقة بالشركة ، مثل قواعد بيانات أسواق الأوراق المالية ، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية المسئولة.

٢/١/٢: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني:

لقد مرت مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني بالشركات أو البنوك التجارية والمؤسسات المالية ــ علي المستويين المحلي والعالمي ــ بعدة مراحل أساسية (أبو العزم ، د. فهيم ، ٢٠٠٣) و (خيال ، د. توفيق عبد المحسن ، ٢٠٠٩) و (Lymer , A. , et al. , 1999) (لطفي ، د. أمين السيد ، ٢٠٠٥) يمكن عرضها فيما يلي:

المرحلة الأولى: والتي بدأت مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ، حيث اعتمدت بعض الشركات والبنوك التي طبقت هذا النظام علي استخدام الأقراص المضغوطة (CD) في نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية علي المستخدمين ، والتي كان يتم من خلالها

إعداد نسخ مطابقة تماماً للقوائم والتقارير المالية المطبوعة علي الأقراص المضغوطة ، ويتم توزيعها بالطرق التقليدية المتبعة في توزيع القوائم والتقارير المالية الورقية من خلال البريد العادي بعد معرفة عناوين المستخدمين.

المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة كانت الشركات تقوم بعمل نسخة مطابقة تماماً من المعلومات المحاسبية باستخدام الورقة الإلكترونية ، والتي كانت تسمى (PDF) ، وبالرغم من أن هذه الطريقة كانت تتميز بالجودة العالية في الطباعة بالإضافة إلي انخفاض تكلفة العرض والإنتاج مقارنة بالطرق الأخرى ، إلا أنها كانت لها بعض العيوب الجوهرية أهمها:

(١) يستغرق تحميل الملفات المسجلة بهذه الطريقة وقتاً طويلاً جداً.

(٢) عدم القدرة علي إنشاء علاقات بين الملفات من خلال خاصية الروابط التفاعلية ، وبالتالي لا تسمح للمستخدمين بالتنقل داخل الموقع بين أقسام التقرير الواحد ، أو بين المواقع المختلفة.

(٣) لا يمكن فهرسة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها التقرير ، بالإضافة إلي عدم القدرة علي إجراء أي نوع من أنواع التحليل علي البيانات المالية ، حيث لا يسمح نظام الملفات (PDF) بنسخ القوائم والتقارير المالية أو إعادة تحميلها في صورة جداول إلكترونية.

(٤) في حالة الرغبة في القيام بتحليل المعلومات المحاسبية التي يتضمنها التقرير فإنه يجب علي المستخدم القيام بإعادة إدخال المعلومات مرة أخرى ، وهو ما يستغرق الكثير من الوقت والجهد.

المرحلة الثالثة: والتي تم خلالها تجنب بعض عيوب المرحلة السابقة ، حيث تم استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية (HTML) في عرض المعلومات المحاسبية علي المواقع الإلكترونية للشركات ، وهي إحدى لغات البرمجة المستخدمة في تصميم المواقع الإلكترونية ، وبالرغم من المزايا العديدة التي حققتها هذه اللغة وتمكنت من خلالها تجنب بعض عيوب ملف (PDF) ، مثل القدرة علي فهرسة المعلومات المحاسبية ، وإمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية ، إلا أنها كان لها بعض العيوب والانتقادات الجوهرية من أهمها:

(١) انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير المالية المطلوبة.

(٢) لا يمكن من خلالها توفير أي بيانات عن محتوى المعلومات المحاسبية أو كيفية إعدادها ، حيث تقف قدرتها عند توفير بيانات عن كيفية عرض الصفحة فقط.

(٣) يتم من خلالها نقل المعلومات المحاسبية التي يحتويها التقرير كمستند كامل ، ولا يمكن نقل الوحدات المنفردة من التقرير بصورة منفصلة.

(٤) أن المعلومات التي يتضمنها التقرير لا يمكن تحليلها من جانب المستخدم ، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة إدخالها مرة أخرى في صورة جداول إلكترونية ، كما كان الحال في ملفات (PDF).

المرحلة الرابعة: والتي تميزت باستخدام الإمكانيات المتطورة لشبكة الإنترنت القادرة علي ابتكار الأساليب الجديدة لعرض المعلومات المحاسبية وتجنب عيوب المراحل الثلاثة السابقة ، حيث ظهرت في هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML) لتبادل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت ، والتي تم استخدامها في تصميم برنامج لإعداد القوائم والتقارير المالية ، ثم ظهرت بعد ذلك لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) حيث يستطيع المستخدم من خلال القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة (XBRL) أن يقوم بإجراء تحليلات المعلومات المحاسبية دون أن يحتاج لإعادة إدخال المعلومات مرة أخرى كما كان متبعاً في المراحل السابقة.

وهنا يتضح للباحث أن الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية من خلال شبكة الإنترنت أصبح واقعاً ملموساً لا يمكن إغفاله أو عدم أخذه في الحسبان من جانب الهيئات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة أو الشركات أو البنوك التجارية أو المؤسسات المعنية في الدولة ، بل يجب علي كل هذه الجهات أن تعمل علي توحيد وتضافر الجهود لمواجهة هذا التحدي من خلال وضع المعايير وصياغة القوانين واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، وسلامة المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية ، وتزيد من درجة الثقة لدى المستخدمين في تلك المعلومات ، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية علي قدرتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

٢/٢ :مزايا ومخاطر تفعيل الإفصاح الإلكتروني بالشركات والبنوك التجارية :

لقد ذكر الباحث فيما سبق أن قطاع البنوك التجارية قد احتل مركز الصدارة بين كافة القطاعات الأخرى من حيث وجود المواقع الإلكترونية ، وهو ما يحقق العديد من المميزات للبنوك ، سواء من حيث تقديم الخدمات البنكية للعملاء أو من حيث نشر المعلومات المحاسبية وإتاحتها بصورة مباشرة من خلال مواقعها الإلكترونية للمساهمين والمستثمرين وجميع الجهات الأخرى ذات العلاقة ، وبالرغم من المزايا التي يحققها نظام الإفصاح الإلكتروني بالبنوك التجارية، فإن الأمر لا يخلو أيضاً من وجود بعض المعوقات والمخاطر التي قد تؤثر علي مدى سلامة ودقة المعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية لكافة الوحدات الاقتصادية بصفة عامة ، وللبنوك التجارية بصفة خاصة.

١/٢/٢: مزايا تفعيل الإفصاح الإلكتروني بالبنوك التجارية.

هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تدفع بالبنوك التجارية إلي تبني فكرة تطبيق الإفصاح الإلكتروني عن القوائم والتقارير المالية ، حيث ذكرت بعض الدراسات (محمود ، د. بكر إبراهيم ، مهدي ، أ. نضال عزيز ، ٢٠١٠) و (السقا ، د. زياد هاشم ، وآخرون ، ٢٠١٢) (إبراهيم ، د. مني مغربي ، ٢٠١٢) أن الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبية يمكن أن يحقق العديد من المزايا إذا ما تم مقارنته بأساليب الإفصاح المحاسبي التقليدية ، والتي يكمن تلخيصها فيما يلي :

(١) أن سرعة توصيل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية تحقق فوائد كبيرة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالبنك ، وهو ما يحقق خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال توفيرها بسرعة فائقة في التوقيت المناسب عند الحاجة إليها.

(٢) أن نقل وتوصيل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت يساهم بشكل كبير في تأمين الاتصال السريع بين كل الجهات المستخدمة ومعرفة نتائج القرارات المتخذة فور اتخاذها في ضوء المعلومات المحاسبية المنشورة عبر شبكة الإنترنت ، وهو ما يحقق التغذية المرتدة بصورة فورية.

(٣) ضمان توصيل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية إلي جميع الجهات المستفيدة بنفس المحتوى بدون تغيير ، وفي نفس الوقت ، وهو ما يحقق خاصية الحياد والاستقلال في نقل وتبادل المعلومات المنشورة.

(٤) يُعد الإفصاح الإلكتروني أحد أساليب الدعاية للبنك ، حيث يتم توجيه المعلومات المنشورة عبر الإنترنت لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين ، وهو ما يحقق درجة عالية من الانتشار للبنك ويؤدي لجذب العديد من العملاء ، علي المستويين المحلي والعالمي.

(٥) أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني بالبنوك يتيح للمستخدمين إمكانية تحميل المعلومات المحاسبية المنشورة علي حساباتهم الشخصية ، وهو ما يُمكنهم من إجراء التحليلات المالية التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قراراتهم الخاصة.
(٦) يحقق الإفصاح الإلكتروني تفاعلاً مباشراً مستمراً في تبادل المعلومات بين البنك وكافة المستخدمين ، وهو ما يساعد البنك علي توفير المعلومات التي تلبي الاحتياجات الخاصة لهم ، من خلال التواصل المشترك والمباشر بهؤلاء المستخدمين.
(٧) تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ، حيث يمكن إجراء المقارنات بين المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية المنشورة علي الشبكة ، بالمعلومات المنشورة عن نفس البنك لسنوات سابقة أو بالمعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية المنشورة علي الشبكة للبنوك الأخرى لنفس السنة.
(٨) تخفيض تكاليف نقل وتبادل المعلومات ، حيث يستطيع البنك من خلال الإفصاح الإلكتروني أن يتجنب التكاليف الخاصة بطباعة وتوزيع المعلومات علي كل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين ، والتي تصل إلي مبالغ مالية كبيرة في حالة اتباع أساليب الإفصاح التقليدية ، فضلاً عن توفير الوقت المطلوب لتوزيع هذه المعلومات في صورة ورقية.

٢/٢/٢: المخاطر والمشكلات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني بالبنوك التجارية.

بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني السابق ذكرها في الفقرة السابقة ، إلا أنه هناك بعض الدراسات (Fisher , R. , et al. , 2004) و (السقا ، د. زياد هاشم ، وآخرون ، ٢٠١٢) و (توفيق ، د. محمد شريف ، ٢٠٠٢) و (المليجي ، د. هشام حسن عواد ، ٢٠٠٢) و (www.itep.com) (إبراهيم ، د. مني مغربي ، ٢٠١٢) التي حذرت من هذا الإفصاح وتناولت المخاطر والتحديات التي يمكن أن تقف عائقاً أمام تحقيقه للأهداف التي ترغب كل الوحدات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة في تحقيقها من وراء تطبيق الإفصاح الإلكتروني ونشر المعلومات عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، والتي يجب أخذها في الحسبان لضمان دقة المعلومات المحاسبية ، وتأمين عملية نقل وتبادل تلك المعلومات بين الأطراف المختلفة بأعلى درجات الثقة والمصداقية ، ويمكن للباحث إبراز أهم تلك المخاطر والمشكلات في ثلاثة أنواع أساسية هي :

(١) المخاطر المتعلقة بسلامة المعلومات: وهي تلك المخاطر المرتبطة بعمليات نقل وتبادل وتخزين المعلومات المالية وغير المالية ، وبالتالي يجب علي المسئولين عن المواقع الإلكترونية للبنك أن يجتهدوا في توفير كافة وسائل الحماية المعلوماتية الممكنة لمنع أي شكل من أشكال التلاعب في محتوى القوائم والتقارير المالية المنشورة ، بهدف الحفاظ علي هذا المحتوى بأقصى درجات الثقة و مصداقية لدي كافة المستخدمين ، وهو ما يجعل المعلومات المنشورة علي شبكة الإنترنت آمنة للاستخدام ويحافظ علي حقوق المساهمين والمودعين وباقي الأطراف الأخرى.

وهنا يجب التنويه إلي أن هذا النوع من المخاطر يمكن التغلب عليه والتقليل من آثاره من خلال استخدام وسائل التأمين الحديثة مثل : البرامج المضادة للفيروسات لحماية وحدات التخزين من اختراق الفيروسات وإتلاف وتغيير المعلومات المخزنة عليها ، استخدام نظم التشفير والبصمات الإلكترونية ، إلي جانب الاحتفاظ بنسخة احتياطية يمكن من خلالها استرداد المعلومات المفقودة في حالة تعرضها للتلف ، أو وجود مشكلات في المواقع الإلكترونية عند تنفيذ عمليات نقل المعلومات.

(٢) المخاطر المتعلقة بالخصوصية: والتي يقصد بها خصوصية معلومات الحسابات المالية والرسائل الإلكترونية الخاصة بالعملاء والمودعين بالبنوك التجارية ، وبالتالي يجب الحفاظ علي سرية تلك الحسابات والرسائل ، وضمان عدم تمكين أي شخص من الإطلاع عليها إلا أصحاب الحسابات أنفسهم أو الجهات المسئولة في البنوك المسموح لها بذلك ، من خلال التحكم في نظام الدخول باستخدام عدة وسائل تأمين مختلفة منها كلمات المرور أو الجدار الناري أو شهادات الترخيص.

ومما هو جدير بالذكر أنه يجب علي المستخدمين الحفاظ علي كلمة المرور (Password) بوصفها خط الدفاع الأول في مواجهة الدخول غير المرخص ، وباتباع تلك الوسائل يمكن أن يشترك المستخدمين مع المسئولين عن إدارة المواقع الإلكترونية بالبنوك التجارية في منع الجرائم المتعلقة بانتهاك الخصوصية واختراق الحسابات الخاصة بالعملاء أو المودعين ، وكذلك منع اختراق حسابات أصحاب الصلاحية بالبنك والحصول علي المعلومات السرية بدون ترخيص ، أو تحريف البيانات والمعلومات المنشورة ، وهو ما يؤدي إلي تضليل المستفيدين وأصحاب المصالح.

(٣) المخاطر المتعلقة بالتحقق من شخصية أصحاب الصلاحية: والتي يقصد بها التأكد من شخصية مسئولي البنك المصرح لهم بتنفيذ عملية نقل وتبادل المعلومات لتجنب مشكلات انتحال الشخصيات والتزوير ، بل وتحريف البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية المنشورة علي المواقع الإلكترونية للبنوك ، ويمكن أن تتم عملية التحقق من هوية الأشخاص المتواصلين علي المواقع الإلكترونية هناك عبر العديد من الوسائل منها: استخدام كلمات المرور ، استخدام التوقيعات الرقمية ، استخدام الشهادات الرقمية ، بالإضافة إلي إمكانية زيادة درجة التأمين من خلال بعض المميزات المحسوسة مثل إضافة الصور وبصمات الصوت أو الأصابع.

ووفقاً لما سبق يتضح للباحث أن استخدام المواقع الإلكترونية لنشر القوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحاضر كنتيجة طبيعية للتطورات المذهلة والمتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، وهو ما أدى إلي تعدد استخدامات هذه التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة ، خاصة في مجال المال والأعمال ، وقد تم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تصميم نظم المعلومات المحاسبية وكان التركيز الأساسي علي عمليات نقل وتبادل المعلومات سواء داخل البنوك التجارية نفسها أو بينها وبين باقي الأطراف الأخرى .وخلاصة القول: إنه أصبحت هناك حاجة ماسة إلي استخدام المواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت لنشر وتبادل المعلومات المحاسبية لتوصيلها من البنك إلي كافة المستخدمين ، وهنا يجب التأكيد علي أن تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها أصبح علي قمة قائمة أولويات نظم المعلومات المحاسبية من خلال العمل علي تحقيق أمن المواقع الإلكترونية بوصفها أحد العناصر الهامة التي يجب تأمينها وصيانتها والحفاظ عليها.

٣/٢: تحديات الإفصاح الإلكتروني لمهنة المحاسبة وسبل علاجها :

لقد واجهت مهنة المحاسبة بعض المشكلات والتحديات نتيجة إتباع أسلوب الإفصاح الإلكتروني ، الذي أثر بشكل مباشر علي مصداقية القوائم والتقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة بها عبر المواقع الإلكترونية ، ويمكن للباحث من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع (Ettrede , M. , et al. , 2000) و (Hodge , F. D. , 2001) و (رشيد ، د. ناظم حسن ، ٢٠١١) و (

الأسعد ، د. آلاء مصطفي ، ٢٠١٣) أن يلخص أهم هذه التحديات التي واجهت مهنة المحاسبة فيما يلي:

(١) غياب الضوابط الرقابية المناسبة مما يعطي الفرصة لإمكانية التلاعب والغش في القوائم والتقارير المالية ، من خلال قيام بعض الجهات الداخلية أو الخارجية باختراق المواقع الإلكترونية للبنوك والشركات وإجراء بعض التحريفات علي المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية.

(٢) عدم وجود قواعد واضحة تبين كمية ونوعية المعلومات التي يجب نشرها بالمواقع الإلكترونية وفقاً للإفصاح الإلكتروني ، يجعل المستخدمين يعتقدون بالخطأ أن المعلومات علي المواقع الإلكترونية علي نفس المستوى من الثقة والمصداقية ، خاصة إذا أرفقت بها تقرير المُراجع الخارجي.

(٣) استخدام نظام الروابط التفاعلية يعطي القدرة والإمكانية لإدارة المنظمة للقيام بخلط المعلومات المحاسبية التي تمت مراجعتها بمعلومات أخرى لم تخضع للمراجعة ، وهذا يؤثر بدرجة كبيرة علي قرارات المستخدمين وكافة الأطراف ذات العلاقة.

(٤) على الرغم من أهمية ما تتميز به المواقع الإلكترونية للبنوك علي الإنترنت من إمكانية التحديث المستمر للمعلومات المحاسبية ، إلا أنه يضعف الثقة في المعلومات التي تم تحديثها ، ويجعل المستخدم يفهم بالخطأ أن تلك المعلومات المحاسبية قد تم مراجعتها من قِبَل المُراجع الخارجي.

(٥) إدراك البنوك والشركات لأهمية الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للمواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، جعلها تُقدِم علي عرض بعض المعلومات المحاسبية الاختيارية التي لم يتبع في إعدادها المعايير أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وهو ما قد يؤدي إلي تضليل الجهات المستفيدة خصوصاً وأن تلك المعلومات لم تخضع لعملية المراجعة ولا تتفق مع المعايير المحاسبية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمتبعة في الإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية.

بعد أن استعرض الباحث فيما سبق أبرز التحديات التي واجهت مهنة المحاسبة في ظل اتباع أسلوب الإفصاح الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية علي شبكة الإنترنت ، فإنه يتضح أن غالبية تلك التحديات إما أن تكون بسبب الخصائص التكنولوجية التي تتميز بها المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وإما أن تكون بسبب اختلاف الممارسات المحاسبية المتبعة في الإفصاح الإلكتروني عن تلك الممارسات التي يتم اتباعها في ظل أساليب الإفصاح التقليدية ، وبالتالي فإن سُبل ومقترحات العلاج لمواجهة تلك التحديات يجب أن تكون من خلال نوعين من المقترحات وفقاً للتحديات كالآتي:

أولاً : التحديات التي تتعلق بالخصائص الفنية والتكنولوجية للمواقع الإلكترونية : وهذا النوع من التحديات يمكن التغلب عليه باستخدام طرق وإجراءات الرقابة التكنولوجية المتبعة في تأمين المواقع الإلكترونية من أي محاولات لاختراقها من جانب بعض الأشخاص غير المسئولين ، وحمايتها من أي نوع من أنواع التحريف أو التغيير للمعلومات المنشورة علي تلك المواقع ، مثل استخدام التوقيعات الرقمية أو بصمات الأصابع ، أو من خلال استخدام بعض البرامج الإلكترونية المعدة بطرق خاصة لمنع أي محاولات اختراق أو تغيير علي المواقع الإلكترونية ، أو أي أساليب أخري تضمن تحقيق الحماية اللازمة لتلك المواقع وما تحتويه من معلومات مالية أو غير مالية.

ثانياً : التحديات التي تتعلق باختلاف الممارسات المحاسبية المتبعة في الإفصاح الإلكتروني : والتي يمكن التغلب عليها من خلال لفت انتباه الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة للسعي نحو اقتراح وصياغة الإرشادات والضوابط

إلي جانب إصدار المعايير المحاسبية اللازمة لكي تحكم وتنظم وتحدد الممارسات المحاسبية المناسبة لطبيعة الإفصاح الإلكتروني ، والسعي نحو إصدار القوانين التي تلزم كافة الشركات والبنوك والمؤسسات المالية بتطبيق تلك الإرشادات أو المعايير المقترحة ، حيث إن الغالبية العظمى من دول العالم يتم تطبيق أساليب الإفصاح الإلكتروني بها بصورة اختيارية ولم تدخل حيز الإلزام حتى الآن ، وبالتالي فهي غير مُلزمة بالإفصاح عن تقارير مالية بعينها أو إتباع ممارسات محددة وواضحة في المعالجات المحاسبية الجوهرية ، وهو يفتح الباب علي مصراعيه للتلاعب والتضليل، ويزيد من درجة الشك في مدي سلامة ومصداقية القوائم والتقارير المالية المنشورة ويبعث إلي المزيد من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بها.

وبناءً علي ما سبق فإن الأمر يستوجب علي الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة أن تسعي نحو إصدار الإرشادات والمعايير والقوانين التي تحكم وتنظم الممارسات المحاسبية للإفصاح الإلكتروني ، الذي ما زال حتى اليوم يتم القيام به اختيارياً في معظم الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء ، باستثناء عدد قليل من الدول وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ألزمت ــ من خلال هيئة تداول الأوراق المالية ــ الشركات المسجلة في البورصة بالإفصاح إلكترونياً عن القوائم والتقارير المالية الخاصة بها عبر مواقعها الإلكترونية وفقاً لمجموعة من النماذج المحددة مسبقاً من قِبَل هيئة التداول الأمريكية ، وهو ما يصب في النهاية في مصلحة تطوير الدور الإعلامي للقوائم والتقارير المالية ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها وتقديمها لكافة المستخدمين.

المبحث الثالث
حتمية تطوير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ظل الإفصاح الإلكتروني.

لقد نشأت معايير المحاسبة المالية الدولية في البداية كنتيجة طبيعية لاحتياجات عصر العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية المتعلقة بأسواق المال ، وهو ما انعكس بصورة مباشرة علي عولمة مهنة المحاسبة بوصفها اللغة الأساسية للأعمال والاستثمار علي كافة المستويات المحلية والدولية ، وهو ما استوجب العمل علي تنظيم مهنة المحاسبة دولياً من خلال :-

(١) وضع الآليات والمعايير المناسبة لتطوير مهنة المحاسبة واتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان الالتزام بتنفيذها بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

(٢) سيطرة سياسة الانفتاح الاقتصادي العالمي ، وانتشار أسواق المال والبورصات العالمية ، والرغبة الشديدة في جلب المزيد من الاستثمارات الخارجية ، حيث أدت كل هذه الضغوط إلي زيادة مطالبات المجتمع الاستثماري بضرورة إصدار معايير محاسبية جديدة وتطوير معايير المحاسبة الدولية القائمة بما يتناسب مع هذه المتغيرات ويحقق متطلبات الأسواق المالية العالمية.

١/٣ :- مزايا تطبيق وتطوير معايير التقارير المالية الدولية بالبنوك التجارية:

هنا يؤكد الباحث علي ما ذكرته بعض الدراسات (أبو نصار ، محمد ، ٢٠١٣) و (المطيري ، غزاي سبيل ، ٢٠١٢) و (الأسعد ، آلاء مصطفي ، ٢٠١٣) أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحقق العديد من المنافع والمزايا لكل من البنوك وكافة منظمات الأعمال ومستخدمي القوائم المالية وكذلك مهنة المحاسبة بصفة عامة ، فمثلاً :

بالنسبة للبنوك والشركات: تساعد بدرجة كبيرة علي فتح المجال أمام الشركات الملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية للدخول إلي الأسواق المالية العالمية والتي تشترط حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وبعض المتطلبات المحاسبية الأخرى المتوفرة بمعايير التقارير المالية الدولية.

بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية: فإن مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تتمثل في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية من حيث الثقة والمصداقية ، بالإضافة إلي القابلية للمقارنة للشركات المحلية مع الشركات العالمية الأخرى ، وهو ما يسهل علي كافة المستخدمين فهم القوائم والتقارير المالية واتخاذ القرارات الرشيدة.

بالنسبة لمهنة المحاسبة: فإن مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساعد في إعداد مجموعة من المحاسبين المؤهلين علمياً وعملياً قادرين علي العمل وفقاً للمعايير المطبقة في دول العالم المختلفة ، كما أنه يساعد علي توحيد أسس الإفصاح والقياس والمصطلحات المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة ، مما يسهل مقارنة القوائم المالية المعدة طبقاً لها للشركات في الدول المختلفة ، وهو ما يؤدي إلي النهوض بمهنة المحاسبة علي مستوى العالم.

ووفقاً لما سبق يتضح للباحث أن عملية تطوير معايير التقارير المالية الدولية أصبح – وسيظل – ضرورة حتمية لمواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية المستمرة وعلي رأسها التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، التي

أسفرت عن أن عملية الإفصاح الإلكتروني أصبحت تمثل أحد أهم أساليب الإفصاح المحاسبي الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في توصيل المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ، وفي هذا الإطار يؤكد الباحث علي أنه بالرغم من أهمية الإفصاح الإلكتروني للشركات ومنظمات الأعمال بصفة عامة ، إلا أنها أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها للبنوك التجارية ، نظراً للأهمية البالغة لهذا القطاع وعلاقاته المتشابكة علي المستويين المحلي والدولي ، بالإضافة إلي أن استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني بالبنوك التجارية يساعد علي تحقيق العديد من المزايا (رشيد ، ناظم حسن ، ٢٠١١) و (السقا ، زياد هشام ، ٢٠١٠) و (الخيال ، توفيق عبد المحسن ، ٢٠٠٩) من أهمها :

(أ) تخفيض التكلفة والوقت اللازم لنشر المعلومات المحاسبية وتوصيلها لكافة المستخدمين.

(ب) رفع كفاءة القدرة التنافسية للبنك من خلال زيادة القدرة علي التعامل مع العملاء الجدد غير المعروفين للبنك ، وإتاحة المعلومات المحاسبية عبر المواقع الإلكترونية الخاصة.

(ج) رفع كفاءة إمكانية الوصول للمستثمرين المحتملين المحليين أو العالميين من خلال التواصل عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت.

(د) سرعة توصيل المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج أعمال البنك للعملاء والمستثمرين لتحقيق أكبر فائدة منها للأطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاقتها بالبنك.

(هـ) الحيادية في توصيل المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية لكافة الجهات ، وتأمينها من خلال أساليب الحماية المختلفة للمواقع الإلكترونية.

ومع كل هذه المميزات التي يحققها الإفصاح الإلكتروني ، والذي أصبح واقعاً حقيقياً لا يمكن تجاهله ، فقد أصبح لزاماً علي الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة أن تبذل كل الجهود الممكنة لتطوير المعايير المحاسبية ، خاصة المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ، لمواجهة التحديات التي فرضها نتيجة التطورات في تكنولوجيا المعلومات ، من منطلق أن شبكة الإنترنت تزود المستخدمين والعملاء بالعديد من الوسائل الهامة للحصول علي المعلومات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات البنكية.

والحقيقة التي لا يمكن إغفالها أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتطويرها بما يتناسب مع أساليب وطبيعة الإفصاح الإلكتروني عبر المواقع الإلكترونية قد ساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات البنكية في قطاع البنوك التجارية من خلال زيادة حجم المعاملات المالية والخدمات البنكية المقدمة للعملاء عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك البنوك علي شبكة الإنترنت ، بالرغم من أن هذه الحقيقة قد صاحبها بعض المخاوف والقلق من جانب العملاء المتعاملين عبر هذه الشبكة كنتيجة طبيعية للمخاطر المصاحبة لهذه التكنولوجيا التي فرضت علي الشركات والبنوك علي حد سواء إدارة أعمالها إلكترونياً ، وهو ما فرض علي الهيئات العلمية المهتمة بمهنة المحاسبة ضرورة اقتراح العديد من الحلول وتطوير مجموعة من المبادئ والمعايير ، وخاصة ما يتعلق منها بالعرض والإفصاح المحاسبي والتي تضمن تأمين كافة المعاملات الإلكترونية وتقديم الخدمات البنكية إلكترونياً ، وتوفير الثقة والمصداقية للمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالبنوك والمنشورة علي المواقع الإلكترونية لتلك البنوك علي شبكة الإنترنت.

وفي سبيل تحقيق مزيد من الثقة لدى مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وشبكة الإنترنت فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية البنكية وتبادل المعلومات ، فقد قام كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) باستحداث خدمات مهنية جديدة وهي خدمات الثقة في نظام المعلومات System Trust وخدمات الثقة في مواقع الويب Web Trust ، وقد أصدر المعهدين (www.aicpa.org) قائمتين خاصتين بتلك الخدمات بحيث تتضمن:
القائمة الأولي : مبادئ ومعايير الثقة في نظم المعلومات.
القائمة الثانية : مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت.
بحيث يمكن اعتبار المبادئ والمعايير الواردة في هاتين القائمتين بمثابة إطار متكامل للرقابة علي الأنشطة الإلكترونية ، وهنا يجب الإشارة إلي أن خدمات تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية لابد أن تشمل ثلاثة جوانب أساسية ، وهي :
(١) تأكيد الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المتبادلة عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت الدولية من خلال الخدمات الإلكترونية المقدمة.
(٢) تأكيد الثقة في نظام المعلومات في حد ذاته.
(٣) تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية التي تقوم منظمات الأعمال والبنوك بالإفصاح عنها ونشرها علي مواقعها الإلكترونية بشبكة الإنترنت.

٢/٣: الإفصاح الإلكتروني وتطوير معايير التقارير المالية الدولية وانعكاساته علي جودة المعلومات المحاسبية.

إن تحقيق التوافق بين الإفصاح الإلكتروني وكل من معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية التي يتم تطبيقها باستخدام XBRL كلغة موحدة للنشر الإلكتروني للتقارير المالية علي شبكة الإنترنت ، يعد أمراً في غاية الأهمية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق القابلية للمقارنة (جمال الدين ، د. سوزان ، ٢٠٠٩) ، وهو ما يساعد المستثمرين وكافة أصحاب المصالح علي اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وبالرغم من أهمية لغة XBRL في عملية الإفصاح الإلكتروني إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لعدم تبني أي سياسات ملزمة لدعم هذه اللغة (البراد ، د. شريف سعيد ، ٢٠٠٧) ، ولذلك فإن الغالبية العظمى من الشركات في مصر والسعودية لا تقوم بإعداد القوائم والتقارير المالية باستخدام لغة XBRL والتي تعد الوسيلة الأساسية للإفصاح الإلكتروني ، في حين أكدت دراسة أخرى (Al-Htaybat et al. , 2011) أن غالبية المستخدمين يطالبون الشركات والبنوك بتطبيق سياسات الإفصاح الإلكتروني بوصفها مصدراً مفيداً للمعلومات واتخاذ القرارات في دولة الأردن.

وهنا يجدر الإشارة إلي أن مبدأ العرض والإفصاح المحاسبي يحقق الأهداف المرجوة في حالة مساهمته في توفير معلومات محاسبية تتصف بالمقاييس والخصائص الأساسية للجودة ، وهذه الخصائص وفقاً لما ذكرته بعض الدراسات السابقة (Marston , C. and Polei , A. , 2004) و (Bollen , L. , et al. , 2006) و (Hongjiang , X. , 2003) و (إبراهيم ، أ. مني مغربي ، ٢٠١٢) و (الخيال ، د. توفيق عبد المحسن ، ٢٠٠٩) يمكن حصرها في الخصائص الأساسية التالية :
(أ) ملائمة المعلومات المحاسبية : والتي يقصد بها مدي قدرة المعلومات المحاسبية علي التأثير في القرارات الواجب اتخاذها من خلال تحسين قدرة مستخدمي تلك المعلومات في مجالات التنبؤ والتقييم ، وأن توفيرها لهم في التوقيت المناسب لاتخاذ

القرارات ، وقد أكدت الدراسات السابقة في هذا المجال (إبراهيم ، أ. مني مغربي ، ٢٠١٢) و (زكي ، د. أحمد زكريا ، ٢٠٠٨) علي أن الإفصاح الإلكتروني يدعم القدرة التنبؤية لدي المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها من القرارات ، فضلاً عمّا يتميز به الإفصاح الإلكتروني من السرعة الفائقة في توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب ، وهو ما يحقق أقصي درجات الملائمة للمعلومات المحاسبية المنشورة وبالتالي يعمل علي تحقيق أعلي درجات الجودة والفعالية للمعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية

(ب) الموثوقية وإمكانية الاعتماد : فكلما كانت المعلومات المحاسبية تعبر بصدق عن الأحداث المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، وأنها تتسم بالحياد والموضوعية والقابلية للقياس والإثبات وأنه يمكن التحقق من صحتها ، فإن هذا النوع من المعلومات المحاسبية التي تتصف بتلك الصفات يمكن أن تحوز ثقة كافة المستخدمين وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وقد أوضحت إحدى الدراسات (الخيال ، د. توفيق عبد المحسن ، ٢٠٠٩) بعض المشكلات حول مدى دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها من خلال الإفصاح الإلكتروني عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وذكرت أن من أهم تلك المشكلات ما يلي :

(١) قيام بعض البنوك والشركات بنشر المعلومات الإجمالية علي المواقع الإلكترونية ، وهو ما يؤدي إلي الفهم الخاطئ للمركز المالي ونتيجة الأعمال لدى المستخدمين نتيجة لعدم إتاحة المعلومات التفصيلية لهم للإطلاع عليها.

(٢) عادة ما يقوم المسئولون عن الإفصاح الإلكتروني بعملية ربط بين المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتلك الواردة بالقوائم التي لم يتم مراجعتها ، وهو ما يؤدي إلي الخلط لدي المستخدمين وعدم التفرقة بين النوعين عند الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

(٣) قيام بعض البنوك والشركات بالإفصاح الإلكتروني عن بعض المعلومات المحاسبية التي لم يطلع عليها المُراجع الخارجي ، كنوع من الزيادة بغرض توفير معلومات أكثر تفصيلاً عن الأحداث المالية ، وهو ما قد يتسبب في مشكلات عديدة لدى المستخدمين خاصة إذا كانت هذه المعلومات لم يتبع المحاسبون القواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعدادها.

(٤) قيام بعض البنوك والشركات بنشر القوائم والتقارير المالية بعد إعادة صياغتها بشكل مختلف عن الشكل الذي اعتمده ووافق عليه المراجع الخارجي ، وهو ما يؤدي إلي الفهم الخاطئ من جانب المستثمرين للرسالة التي كانت يرغب المراجع في توصيلها لهم من خلال تلك القوائم.

(ج) الثبات والقابلية للمقارنة : وهو ما يعني ضرورة أن يتم الثبات علي تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية خلال السنوات المالية المتتالية ، بهدف إيجاد علاقات واضحة بين المعلومات المحاسبية ، والتعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بين نتائج السنوات المالية لنفس الوحدة الاقتصادية ، أو المقارنة بين نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية المختلفة لنفس السنة المالية ، وقد أدى عدم وجود قواعد واضحة أو معايير ملزمة تنظم الإفصاح الإلكتروني إلي ترك المجال مفتوحاً أمام الإدارات بالوحدات الاقتصادية لاختيار المعلومات التي تمّ الإفصاح عنها عبر موقعها الإلكتروني علي شبكة الإنترنت بما يتفق مع مصالحها الخاصة ، بالإضافة إلي أن

التغيير المستمر للمعلومات التي تحتويها المواقع الإلكترونية من وقت لآخر أدى إلي حذف المعلومات المحاسبية السابقة ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي تطبيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة.

مما سبق يتضح للباحث أن المشكلات المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني والسابق ذكرها التي تتعلق بصفة مباشرة بخصائص جودة المعلومات المحاسبية قد أثارت انتباه العديد من الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة نحو البحث في أسباب تلك المشكلات والسعي نحو وضع القواعد واقتراح الحلول المناسبة لتلك المشكلات بهدف توفير أكبر قدر من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، خاصة في ظل اتباع أساليب الإفصاح الإلكتروني علي نطاق واسع في الغالبية العظمي من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية في كافة دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء ، وقد أسفرت بعض الدراسات والبحوث في هذا الشأن (إبراهيم ، أ. منى مغربي ، ٢٠١٢ م) و (السقا ، د. زياد هاشم ، وآخرون ، ٢٠١٠) و (عمار ، د. صفاء محمد ، ٢٠٠٨) و (حميدة ، د. عيد محمود ، ٢٠٠٢)- عن العديد من المقترحات والإجراءات ، من أهمها ما يلي:

(١) المقترحات الخاصة بمواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق الإفصاح الإلكتروني ، سواء من حيث التكلفة والعائد نتيجة توفير المعلومات المحاسبية باستخدام هذا النوع من أنواع الإفصاح ، أو من حيث مدى القدرة علي توفير الكوادر والمهارات الفنية المتخصصة في مجال أمن وحماية المعلومات.

(٢) المقترحات الخاصة بإصدار التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية بهدف وضع قواعد واضحة ومحددة للإفصاح الإلكتروني تلتزم الوحدات الاقتصادية بتنفيذها لضمان تحقيق المزيد من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية ، إلي جانب تحقيق الإفصاح الملائم عن القوائم والتقارير المالية.

(٣) المقترحات الخاصة بمواجهة فقدان الثقة وعدم الاعتماد علي المعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية ، من خلال التأكيد علي سلامة القوائم والتقارير المالية وكذلك التأكيد علي سلامة النظم الإلكترونية التي أنتجت المعلومات الواردة بتلك القوائم.

(٤) تبني فكرة المراجعة المستمرة التي تسعي إلي قياس كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الإلكترونية ، من خلال جمع أدلة المراجعة الإلكترونية كأساس لإبداء الرأي الفني المحايد في مدى سلامة القوائم والتقارير المالية وأنها تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية.

٣/٣: أهم مقترحات التطوير لمعايير التقارير المالية لتجنب مخاطر الإفصاح الإلكتروني:

إن القضية الأساسية للإفصاح الإلكتروني التي أبرزتها المشكلات والتحديات سابقة الذكر هي القدرة علي توفير الثقة والمصداقية للمعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية ، حتى يمكن الاعتماد عليها في تلبية احتياجات كافة المستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الخاصة وبالتالي تلقى القبول العام من جانبهم ، ويمكن للباحث أن يوضح أهم المقترحات التي ترتكز عليها استراتيجية تطوير معايير التقارير المالية الدولية IFRS لتجنب العديد من المخاطر التي تواجه الإفصاح الإلكتروني ، من خلال النقاط الأساسية التالية:

١/٣/٣: مقترحات تتعلق بالمقومات الأساسية اللازمة لتطبيق الإفصاح الإلكتروني:

لقد أحدثت التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ثورة غير مسبوقة في أساليب العرض والإفصاح المحاسبي ، خاصة مع ظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، حيث بدأت منظمات الأعمال وفي مقدمتها البنوك التجارية في إنشاء المواقع الإلكترونية علي تلك الشبكة بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء ونشر القوائم والتقارير المالية وما تتضمنها من المعلومات علي تلك المواقع عبر شبكة الإنترنت ، وقد أدت تلك التوجهات الجديدة إلي إحداث تغيرات جوهرية في كيفية الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية سواء من حيث أساليب العرض أو المحتوى الإخباري لتلك القوائم والتقارير ، وعلي ذلك فإنه ينبغي علي القائمين بإدارة نظم المعلومات في البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية التالية:

(١) مراعاة التأهيل العلمي والعملي للقائمين على إدارة نظم المعلومات المحاسبية : لقد أصبح من البديهي أن تعتمد إدارة نظم المعلومات المحاسبية علي تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات عند معالجة العمليات المالية وتسجيل القيود المحاسبية ونشر القوائم والتقارير المالية نتيجة التقدم الكبير في مجال استخدامات الحاسبات الإلكترونية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، وهذا ما دعي هيئة الأمم المتحدة إلي القيام بعقد مؤتمر دولي حول التجارة والتطوير علي مستوى العالم ، وركزت علي المتطلبات اللازمة التي يجب الإلمام بها لتأهيل المحاسبين علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات ، وبالتالي فإن الإدارة الناجحة لنظم المعلومات المحاسبية الحديثة يستلزم ضرورة تزويد المحاسبين بالمهارات اللازمة في هذا المجال ، بما يضمن تحقيق القدرة علي أداء المهام المطلوبة في بيئة الأعمال الإلكترونية السائدة التي فرضها الواقع الحالي علي نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة ونظم المعلومات البنكية بصفة خاصة.

(٢) التدريب المستمر بما يتناسب مع التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات: إن سيطرة تطبيق التكنولوجيا الحديثة علي قطاع المال والأعمال من خلال استخدام الحاسبات الآلية في نظم المعلومات المحاسبية قد أخرجت المحاسبين من دائرة المهام اليدوية للعمليات المالية وتسجيل وتجميع الأرقام ، إلي وضع آخر جعل المحاسب أكثر كفاءة وفعالية وأصبح لديه القدرة والكفاءة علي استغلال وقته في عمليات التحليل المالي ، ويلعب دوراً فعالاً في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية داخل البنك ، وبالتالي فإن مهنة المحاسبة أصبحت تواجه تحدياً رئيسياً وهو إما أن تتكيف مع المتغيرات الحديثة في هذا المجال ، وإما أن تصبح غير قادرة علي مواكبة تطورات العصر ، وعلي ذلك فإن استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات في تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية قد فرض علي المحاسبين وكافة العاملين في هذا المجال ضرورة المتابعة المستمرة للتطورات والمهارات الفنية الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال التدريب والمتابعة المستمرة لآخر التطورات الحديثة في هذا المجال.

ومما هو جديرٌ بالذكر أن اكتساب المحاسبين للخبرات والمهارات الفنية والعلمية اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية سوف يفرض عليهم ضرورة أن يتمتعوا بالقدرة علي فهم طبيعة دورهم الجديد ومدى تأثير استخدام المستجدات والتكنولوجيا الحديثة علي المعايير والممارسات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ، وخلاصة القول : إن مهنة المحاسبة منذ بداية القرن الحالي مرت بتطورات جذرية بسبب سيطرة تكنولوجيا الاتصالات والإفصاح الإلكتروني وانتشار التطبيقات المحاسبية الحديثة ، وهو ما يفرض علي المحاسبين في العصر الحالي ضرورة أن يكون لديهم القدرة والكفاءة علي استيعاب كل جديد في

مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية إلكترونياً ، وكل ما يتعلق بتأمين المواقع الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، وأساليب العرض والإفصاح الإلكتروني وتبادل المعلومات وغيرها ، وأن يتابعوا باستمرار كل جديد في هذا الشأن ليكونوا قادرين علي مواجهة كافة المستجدات المحيطة بهم أولاً بأول.

(٣) تطبيق نظام للرقابة الداخلية علي درجة كبيرة من الكفاءة والفعالية: لقد زاد الاهتمام من جانب الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة بنظام الرقابة الداخلية في ظل الإفصاح الإلكتروني ، وقد تمثل هذا الاهتمام في جوانب عديدة من أهمها ما يلي:

(أ) تم النص صراحة ضمن أهداف نظام الرقابة الداخلية علي ضرورة أن يسعي لحماية موجودات الوحدة الاقتصادية من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ، وحيث إن أمن المعلومات يُعد ضمن المكونات المادية التي ينبغي علي نظام الرقابة الداخلية حمايتها ، فإن مسئولية حماية نظام المعلومات المحاسبية وما يحتويه من معلومات تم نشرها علي المواقع الإلكترونية تقع ضمن مسئوليات وصلاحيات نظام الرقابة الداخلية.

(ب) ضرورة أن يلتزم المراجعون الداخليون بتقييم دوري للبرامج الخاصة بأمن المعلومات في الوحدة الاقتصادية ، واقتراح الأساليب الرقابية التي تضمن المحافظة علي دقة وسلامة المعلومات التي تحتويها المواقع الإلكترونية من أي اختراق أو تحريف يمكن أن يقوم به أطراف من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

(ج) أن ضعف نظام الرقابة الداخلية أو عدم وجوده من حيث أصلاً يمكن أن يكون سبباً في ارتكاب العديد من المخالفات أو الأخطاء عند تشغيل المعلومات ، وبالتالي فإن تفعيل نظام الرقابة الداخلية يمثل حائط الدفاع الأول في تحقيق حماية وأمن المعلومات وتقليل مخاطر سرقتها أو تحريفها من جانب بعض الأطراف الأخرى.

٢/٣/٣: مقترحات تتعلق بتطوير المعايير والممارسات المحاسبية في ظل الإفصاح الإلكتروني:

إن انتشار الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عبر المواقع الإلكترونية وقيام المستخدمين بالتواصل المباشر والفوري مع الوحدات الاقتصادية عبر تلك المواقع ، قد دَفعَ بالهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة بدراسة هذا النوع الجديد الإفصاح ، والاهتمام بوضع الإرشادات واتخاذ الإجراءات وإصدار المقترحات التي تكفل تنظيم الإفصاح الإلكتروني وتضمن حماية وتأمين المعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية وفقاً لهذا الإفصاح ، بهدف تحقيق درجة معقولة من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية ، وقد كانت من أبرز الدراسات والجهود المبذولة في مجال الإفصاح الإلكتروني (إبراهيم ، أ. مني مغربي ، ٢٠١٢) ما يلي:

(١) دراسة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) عام ١٩٩٨م.
(٢) دراسة المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) عام ١٩٩٩م.
(٣) دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام ١٩٩٩م.
(٤) المشروع البحثي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ٢٠٠٠م.
(٥) دراسة لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام ٢٠٠٢م.
(٦) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والصادر في ٢١ فبراير ٢٠١٢م ، والذي يلزم الشركات بإنشاء مواقع إلكترونية (http://www.first-financial-consultations.com) علي شبكة الإنترنت كشرط أساسي لاستمرار القيد في البورصة.

وبتحليل الدراسات السابقة والإرشادات الواردة بها يتضح للباحث النقاط الأساسية التالية:

(١) أن النتائج والإرشادات التي أسفرت عنها تلك الدراسات لا تُعد معايير ملزمة للوحدات الاقتصادية لتطبيقها ، ولكنها ما هي إلا إطار نظري يمكن تطبيقه اختيارياً لضمان تحقيق الفعالية للإفصاح الإلكتروني وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

(٢) أن الالتزام بتطبيق نتائج الدراسات وما أسفرت عنه من قواعد إرشادية يُعد مسئولية تضامنية بين كل من إدارة الوحدة الاقتصادية والمراجعين ومستخدمي القوائم المالية.

(٣) لم تحدد الدراسات أو المقترحات السابقة بشكل واضح الحد الأدنى للمعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها عبر المواقع الإلكترونية للوحدات الاقتصادية ، وتم ترك الأمر اختيارياً لتحديد هذا المحتوى حسب رؤية وأهداف واحتياجات كل وحدة اقتصادية على حده.

(٤) أكدت معظم الدراسات السابقة على أن المعلومات المحاسبية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية لها أهمية كبيرة بالنسبة لقرارات المستثمرين وتحديد أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية.

(٥) على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيّ به الإفصاح الإلكتروني من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المهتمة بمهنة المحاسبة على المستويين المحلي والدولي ، وهو ما أسفر عن قيام تلك الهيئات بإصدار العديد من التوصيات والمقترحات في هذا الشأن ، إلا أنها لم تتضمن أي معايير أو قرارات تلزم الوحدات الاقتصادية قانوناً بتطبيق الإفصاح الإلكتروني ، باستثناء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية الذي يلزم الشركات بإنشاء مواقع إلكترونية لها على شبكة الإنترنت ، وبالرغم من ذلك فإن هذا القرار قد جاء خالياً من أي إلزام للشركات بالتخلي عن أسلوب الإفصاح التقليدي ولم يقدم أي توجيهات بخصوص إمكانية استخدام المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت في الإفصاح المحاسبي بصورة رسمية.

وهنا يؤكد الباحث على أن الإفصاح الإلكتروني يمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الحالي بسبب تعدد المخاطر والمشكلات التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في العديد من الجوانب ، خاصة فيما يتعلق بسلامة القوائم والتقارير المالية ودقة مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بها ، بالإضافة إلى إمكانية تعرّض المواقع الإلكترونية لمخاطر الاختراق والتحريف لما تتضمنه من معلومات، ولذلك فإن الأمر لا يجب أن يقف عند حد التوصيات أو المقترحات الاختيارية فقط ، بل يجب أن يتعدي تلك المرحلة إلي مرحلة أكثر تقدماً من خلال إصدار الإرشادات أو المعايير الملزمة التي تضمن تقنين عملية الإفصاح الإلكتروني وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية والحفاظ على حقوق المساهمين وكافة الأطراف المستفيدة الأخرى.

٣/٣/٣: مقترحات تتعلق بمواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني عبر المواقع الإلكترونية:

إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يعني أن القوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية أو غير محاسبية أصبحت متاحة لأطراف عديدة ـ سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها ـ للدخول عليها بشكل مباشر عبر المواقع الإلكترونية ، وهو ما يزيد من احتمالات تعرضها للاختراق والتغيير أو التحريف من جانب تلك

الأطراف، سواء من حيث شكل القوائم المالية أو ما تحتويه من المعلومات ، وهو جعل الهيئات العلمية والمهنية تهتم بهذا الموضوع وعلي رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حيث قام بعمل دراسة علمية توضح أثار تطبيق الإفصاح الإلكتروني علي شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية ، والتي أسفرت عن اقتراح نماذج لما يجب أن تكون عليه القوائم والتقارير المالية ، بالإضافة إلي ذلك حددت بعض الدراسات (عبد الوهاب ، د. إبراهيم طه ، ٢٠٠٥) و (Lymer , A. , et al . 1999) مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني علي شبكة الإنترنت لتجنب مخاطر هذا الإفصاح ، والتي يجب أن تلتزم بها الوحدة الاقتصادية عند نشر القوائم والتقارير المالية الخاصة بها إلكترونياً وقد أوصت تلك المعايير بالآتي:

(١) ضرورة التأكيد علي توحيد المحتوى المعلوماتي بالقوائم والتقارير المالية المنشورة بالطريقة التقليدية بالصحف الرسمية ، مع محتوى القوائم والتقارير المالية المنشورة علي شبكة الإنترنت.

(٢) ضرورة التأكيد علي أنه يجب أن تقوم الوحدة الاقتصادية بعرض القوائم والتقارير المالية في جزء منفصل ومستقل من الموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية ، لكي يتمكن المستخدمين من الوصول إليه بسهولة ، مع ضرورة أن يخضع للمتابعة والرقابة المستمرة من جانب كل من العاملين بنظام الرقابة الداخلية والمُراجع الخارجي ، وألا يتم القيام بأي تعديل إلا بعد عرضه علي المُراجع الخارجي.

(٣) ضرورة الإفصاح عن المبادئ والممارسات المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد القوائم والتقارير المالية والتأكيد علي أنها نفس المبادئ التي تم إتباعها في إعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة بطرق الإفصاح التقليدية.

(٤) ضرورة أن يتم الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية علي الموقع الإلكتروني علي صفحات محددة ولمدة معينة ، وأن يتم الإعلان عن تلك المدة علي نفس الموقع ، مع مراعاة تحديد تاريخ النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية ، وتاريخ أخر تعديلات تمت علي تلك المعلومات.

(٥) ضرورة أن يتوفر للمستخدمين إمكانية تحميل المعلومات المحاسبية الأساسية علي أجهزة الحاسب الآلي بالنظم المحاسبية الخاصة بهؤلاء المستخدمين ، مما يتيح لهم إمكانية إجراء التحليلات المالية علي المعلومات بدون الرجوع مرة أخرى إلي موقع الوحدة الاقتصادية.

وهنا يتضح للباحث أن المقترحات السابقة سواء كانت في صورة إرشادات أو معايير يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في تحقيق قدر معقول من السلامة والتأمين للمواقع الإلكترونية وما تتضمنه من معلومات ، ولكنه يجب التأكيد علي أن تلك المقترحات يمكن أن تحقق أهدافها بشكل أكثر فعالية إذا تم تطبيقها بصورة إلزامية ، من خلال تبني الجهات الرسمية والحكومات لتلك المقترحات والسعي نحو إصدار القوانين التي تدعم تطبيق هذه المقترحات والالتزام بإتباعها بصورة رسمية ، تضمن عدم الإخلال بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، خاصة المتعلقة منها بإعداد القوائم والتقارير المالية والعرض والإفصاح المحاسبي ، والحفاظ علي سلامة ودقة المعلومات المحاسبية.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

ويهدف الباحث في هذا القسم من البحث إلي :

(١) اختبار الفروض التي يقوم عليها البحث ، والتي تم تحديدها في بداية البحث.

(٢) اختبار مدي أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في قطاع البنوك المصرية ، بهدف تطوير الأداء المحاسبي لهذا القطاع الهام للاقتصاد المصري ، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان لاستطلاع أراء فئتين لهما علاقة مباشرة بموضوع البحث ، وهما فئة أساتذة الجامعات المصرية والسعودية ، وفئة أعضاء مجالس الإدارة والمديرين ببعض البنوك المصرية ، وبالتالي يمكن عرض الدراسة الميدانية كالآتي:

أولاً: أسلوب الدراسة:

حيث قام الباحث في هذه الدراسة بإبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في قطاع البنوك التجارية المصرية ، وقد اعتمد الباحث في هذا القسم علي أسلوب الدراسة الاستطلاعية من خلال تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها علي عينة من الفئات ذات العلاقة بالإطار المقترح في هذا البحث و الفئات المؤثرة والمتأثرة بمجال تلك الدراسة ، وهما : عينة من أساتذة الجامعات المصرية والسعودية تخصص المحاسبة ، وعينة من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في البنوك المصرية.

كما قام الباحث بالتحقق من مدى ملائمة أسئلة الاستبيان ، وفهم الفئات المستهدفة بتلك الأسئلة من حيث المعني والمضمون ، من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع بعض أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في بعض البنوك المصرية ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتلقين لقائمة الاستبيان.

ثانياً: اختيار عينة الدراسة:

لقد قام الباحث باختيار وتحديد عينة الدراسة في فئتين أساسيتين نظراً لوجود علاقة مباشرة بينهما ، وبين مجال البحث ، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، وهما :

(١) اختيار عدد ٣٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية تخصص محاسبة علي درجات علمية مختلفة ، أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس.

(٢) اختيار عدد ٣٠ من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في بعض البنوك التجارية المصرية.

ثالثاً: تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء وفقاً لفروض البحث الثلاثة ، حيث تضمنت قائمة الاستبيان ثلاث مجموعات من الأسئلة لاختبار الفروض الثلاثة السابق تحديدها في بداية البحث ، كما اشتملت قائمة الاستبيان علي خمس نقاط بمقياس (ليكرت) ، وهي : أوافق تماماً (٥) ، أوافق (٤) ، محايد (٣) ، لا أوافق (٢) ، غير أوافق نهائياً (١).

رابعاً: توزيع قائمة الاستقصاء وتلقي الردود من الفئات المستهدفة في الدراسة:

حيث قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي بعض أعضاء هيئة التدريس تخصص محاسبة في الجامعات المصرية والسعودية ، وقد بلغت نسبة الردود علي القائمة من تلك الفئة (١٠٠ %) ، أي عدد (٣٠) قائمة من إجمالي (٣٠) قائمة استقصاء تم تخصيصها لتلك الفئة ، كذلك قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي مجموعة من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في بعض البنوك التجارية المصرية ، وقد بلغت نسبة

الردود من هذه الفئة أيضا (١٠٠ %) حيث بلغ عدد الردود الواردة (٣٠) قائمة من إجمالي عدد (٣٠) قائمة تم تخصيصها لتلك الفئة.

خامساً: تحليل نتائج الاستقصاء واختبار فروض البحث:

حيث قام الباحث باختبار فروض البحث الثلاثة المذكورة باستخدام أسلوب – Chi) (Square والذي تم تطبيقه باستخدام برنامج (SPSS) من خلال مقارنة – Chi) (Squareالمحسوبة مع قيمة (Chi – Square) الجدولية ، ويمكن عرض نتائج اختبارات فروض البحث بناءً علي تحليل نتائج الردود الواردة علي قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على هذا النحو:

أولاً: اختبارات الفروض لفئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية.

الجدول رقم (١)

One-Sample Statistics				
الفروض	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	30	4.0125	.18957	.03461
الفرض الثاني	30	4.0250	.18685	.03411
الفرض الثالث	30	4.0083	.20218	.03691

الجدول رقم (٢)

One-Sample Test[a]						
	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	17.697	29	.000	.61250	.5417	.6833
الفرض الثاني	18.321	29	.000	.62500	.5552	.6948
الفرض الثالث	16.480	29	.000	.60833	.5328	.6838

الفرض الأول:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض البديل : الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

باستخدام مستوى معنوية ٥ %
القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :
٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:
الموافقة على أن : جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض الثاني:
فرض العدم : عدم الموافقة على أن طرقَ وأساليبَ العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.
الفرض البديل : الموافقة على أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.
باستخدام مستوى معنوية ٥ %
القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :
٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:
الموافقة على أن : طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

الفرض الثالث:
فرض العدم : عدم الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.
الفرض البديل : الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.
باستخدام مستوى معنوية ٥ %
القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :
٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:
الموافقة على أن : معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

ثانياً: اختبارات الفروض لفئة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بالبنوك المصرية.

الجدول رقم (٣)

One-Sample Statistics				
الفئات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	30	4.0708	.13000	.02373
الفرض الثاني	30	4.0958	.15634	.02854
الفرض الثالث	30	4.1833	.16652	.03040

الجدول رقم (٤)

One - Sample Test[a]						
	Test Value = 3.4					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	28.264	29	.000	.67083	.6223	.7194
الفرض الثاني	24.377	29	.000	.69583	.6375	.7542
الفرض الثالث	25.765	29	.000	.78333	.7212	.8455

الفرض الأول:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة على مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض البديل : الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة على مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

باستخدام مستوى معنوية ٥ %

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة على مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض الثاني:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

الفرض البديل : الموافقة على أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

باستخدام مستوى معنوية ٥ %

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

الفرض الثالث:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

الفرض البديل : الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية

باستخدام مستوى معنوية ٥ %

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

ثالثاً: اختبار الفروض لفئتي أعضاء هيئة التدريس وأعضاء مجالس إدارة البنوك (عينة كاملة)

الجدول رقم (٥)

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	60	4.0417	.16382	.02115
الفرض الثاني	60	4.0604	.17450	.02253
الفرض الثالث	60	4.0958	.20373	.02630

الجدول رقم (٦)

One-Sample Test						
	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	30.341	59	.000	.64167	.5993	.6840
الفرض الثاني	29.315	59	.000	.66042	.6153	.7055
الفرض الثالث	26.456	59	.000	.69583	.6432	.7485

الفرض الأول:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض البديل : الموافقة على أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

باستخدام مستوى معنوية ٥% .

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

الفرض الثاني:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

الفرض البديل : الموافقة على أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

باستخدام مستوى معنوية ٥ % .

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

الفرض الثالث:

فرض العدم : عدم الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

الفرض البديل : الموافقة على أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

باستخدام مستوى معنوية ٥ %

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

الموافقة على أن : معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

اختبارات الفروض للفروق بين فئتي أعضاء هيئة التدريس والمديرين بالشركات.

الجدول رقم (٧)

Independent Samples Test						
		t-test for Equality of Means				
		T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
الفرض الأول	Equal variances assumed	-1.390-	58	.170	-.05833-	.04197
	Equal variances not assumed	-1.390-	51.336	.171	-.05833-	.04197
الفرض الثاني	Equal variances assumed	-1.592-	58	.117	-.07083-	.04448
	Equal variances not assumed	-1.592-	56.250	.117	-.07083-	.04448
الفرض الثالث	Equal variances assumed	-3.659-	58	.001	-.17500-	.04782
	Equal variances not assumed	-3.659-	55.946	.001	-.17500-	.04782

أولاً : المجموعة الأولى:

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

باستخدام مستوى معنوية ٥ % .

القرار : بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٢٥ < sig (p-value) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أنه:

لا يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

ثانياً : المجموعة الثانية:

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

باستخدام مستوى معنوية ٥ % .

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٢٥ < sig (p-value) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أنه:

* لا يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

ثالثاً : المجموعة الثالثة:

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

باستخدام مستوى معنوية ٥ %

القرار: بمقارنة قيمة sig (p-value) بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٢٥ > sig (p-value) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه:

* يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

نتائج وتوصيات البحث

أولاً : نتائج البحث:

(١) إن الإفصاح الإلكتروني يمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الحالي بسبب تعدد المخاطر والمشكلات التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في العديد من الجوانب ، خاصة فيما يتعلق بسلامة القوائم المالية ودقة ومصداقية المعلومات المنشورة بها.

(٢) إن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية التي تأخذ في اعتبارها التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وتراعي متطلبات الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المنافع والمزايا لكل من البنوك التجارية وكافة منظمات الأعمال ومستخدمي القوائم المالية.

(٣) إن تطوير معايير التقارير المالية الدولية أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التغيرات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والتي أسفرت عن أن الإفصاح الإلكتروني أصبح من أساليب الإفصاح المحاسبي الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في توصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين.

(٤) على الرغم من أهمية الإفصاح الإلكتروني للشركات بصفة عامة ، إلا أنها أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها للبنوك ، نظراً لأهمية هذا القطاع وعلاقاته المتشابكة علي المستويين المحلي والدولي ، بالإضافة إلي أن استخدام الإفصاح الإلكتروني بالبنوك يحقق العديد من المزايا منها تخفيض التكلفة والوقت اللازم لنشر المعلومات وتوصيلها للمستخدمين ، وزيادة القدرة التنافسية.

(٥) إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتطويرها بما يتناسب مع أساليب وطبيعة الإفصاح الإلكتروني عبر المواقع الإلكترونية ساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات البنكية في قطاع البنوك التجارية من خلال زيادة حجم المعاملات والخدمات البنكية المقدمة للعملاء.

(٦) إن الإفصاح الإلكتروني قد حقق تقدماً كبيراً في مجال ملائمة المعلومات المحاسبية من حيث التوقيت وإمكانية التحقق بالإضافة إلي التأثير الإيجابي علي عملية التنبؤ ، إلا أنه قد وجهت إليه انتقادات عديدة لعدم قدرته علي تحقيق الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية بسبب عدم وجود معايير ملزمة أو سياسات واضحة تساعد علي بث الثقة والطمأنينة تجاه نتائج الإفصاح الإلكتروني.

ثانياً : التوصيات:

وفي ضوء نتائج البحث السابق ذكرها ، فإن الباحث يوصي بالعديد من التوصيات ، من أهمها:

(١) ضرورة تشكيل لجنة علي مستوى العالم من ممثلي الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة يكون هدفها الرئيس الإسراع في إصدار معيار محاسبي ينظم الإفصاح الإلكتروني ، ويؤكد علي الإرشادات والقواعد الخاصة به ، وأن يتم اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تضمن الالتزام بتطبيق هذا المعيار بكافة الشركات والمؤسسات المالية.

(٢) ضرورة تشجيع الشركات والبنوك المصرية علي تطوير مواقعها الإلكترونية علي شبكة الإنترنت ، والتوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر المواقع الإلكترونية من خلال استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تضمن سلامة إدارة وتأمين تلك المواقع.

(٣) ضرورة لفت انتباه القائمين علي إدارة الشركات والبنوك المصرية وتعريفهم بأهم المزايا التي يمكن أن تعود عليهم عند تبني فكرة إنشاء مواقع إلكترونية لها علي شبكة الإنترنت وأن يتم الإفصاح الإلكتروني عن القوائم والتقارير المالية من خلال تلك المواقع.

(٤) عقد الدورات التدريبية من خلال بعض الجهات المسئولة بكل دولة يتم من خلالها عرض أهم مزايا الإفصاح الإلكتروني ، وكيفية الاستفادة من تلك المزايا علي كافة المستويات سواء بالنسبة للإدارة أو المستخدمين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية

(٥) ضرورة الاستعانة بأفضل الكوادر الفنية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، والتي يكون لديها القدرة علي استخدام أحدث البرامج والأساليب التكنولوجية التي تضمن التأمين الكافي للمواقع الإلكترونية ، وتساعد الإدارة وباقي المستخدمين في التأكد من دقة وصدق المعلومات المنشورة.

(٦) ضرورة أن تسعى الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة في مصر نحو صياغة معيار محاسبي يوضح القواعد والإرشادات الخاصة بالإفصاح الإلكتروني ، بالتزامن مع جهود الهيئات العالمية في هذا المجال ، وأن يتم وضع الشروط والقوانين المحلية التي تضمن الالتزام بالتطبيق.

(٧) ضرورة حث القائمين علي إدارة البنوك المصرية للسعي نحو مواكبة التطورات الحديثة التي تقتضيها التطورات العالمية ، من خلال الإطلاع المستمر علي أحدث الإصدارات من معايير المحاسبة الدولية ، والعمل علي تطبيقها والاستفادة من مزايا هذا التطبيق.

مقترحات للدراسات المستقبلية

(١) دور معايير المحاسبة الدولية في قياس مستوى الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية علي شبكة الإنترنت.

(٢) المحددات الرئيسة لتقدير مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في القوائم المالية المنشورة علي شبكة الإنترنت للشركات المساهمة المصرية.

(٣) الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بين الواقع والتحديات المستقبلية بالتزامن مع التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات.

(٤) مدى إيجابية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في ظل الإفصاح الإلكتروني في مواجهة مخاطر النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عبر شبكة الإنترنت.

مراجع البحث

أولاً : مراجع باللغة العربية.

(١) إبراهيم ، أ. مني مغربي ، (٢٠١٢) . " إطار محاسبي مقترح لتطوير الإفصاح الإلكتروني في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات ــ دراسة تطبيقية علي البيئة المصرية " ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة ــ جامعة بنها ، بنها ، مصر : ٤٠ ــ ٨١.

(٢) أبو العزم ، د. فهيم ، (٢٠٠٣) . " استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونيا " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ــ جامعة طنطا ، مصر ، العدد الثاني : ١٧٥ ــ ٢١٨.

(٣) الأسعد ، د. آلاء مصطفي ، (٢٠١٣) . " المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، العراق ، بحث بالانترنت : www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=72781 : ٢٥٩ ــ ٢٨١.

(٤) البراد ، د. شريف سعيد ، (٢٠٠٧) . " استخدامات لغة XBRL في إعداد التقارير والقوائم المالية ــ دراسة ميدانية في كل من مصر والسعودية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ، مصر ، السنة (١١) ، العدد الأول ــ ٢ ، يونيو : ٨٥ ــ ١٢٣.

(٥) الخيال ، توفيق عبد المحسن ، (٢٠٠٩) . " العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت " ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ــ كلية الاقتصاد والإدارة ، السعودية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) : ١٩٣ ــ ٢٥٤.

(٦) الزعبي ، د./ علي ، القاضي ، د./ فارس ، العريان ، د./ ليث ، (٢٠١٣) . " نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية ــ دراسة ميدانية " ، *بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية تحت عنوان : الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق* ، يومي ١١ ــ ١٢ مايو : ٢ ــ ١٧.

(٧) الزين ، د./ منصوري ، (٢٠١١) . " أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية ــ دراسة تحليلية تقييميه للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر " ، *هذا البحث مقدم إلي الملتقي الدولي : حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS - IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي* ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البلدية ، الجزائر ، يومي ١٣ و ١٤ ديسمبر : ١ ــ ١٦.

(٨) السقا ، زياد هشام ، (٢٠١٠) . " تأثير النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية علي حوكمة الشركات " ، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية في المجتمع الجماهيري ، خلال الفترة بين ١ ــ ٤ يونيو ، بغداد ، العراق.

(٩) السقا ، د. زياد هاشم ، الحمداني ، د. خليل إبراهيم ، الطائي ، د. ناظم حسن ، (٢٠١٢) . " الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية " ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، العراق ، بحث منشور علي شبكة الإنترنت: www.iefpedia.com

(١٠) السليم ، د. فيصل زماط ، (٢٠٠٥) . "مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار " ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، الجزائر ، العدد (٥٥) : ١ ــ ٢٦.

(١١) العيسى ، د./ ياسين أحمد ، (٢٠١٢) . " مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع : الأدوات المالية : الافصاحات " ، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، المجلد (٨) ، العدد (١) ، الأردن : ١٠٦ ــ ١٢٦.

(١٢) المطيري ، أ./ غزاي سبيل ، (٢٠١٢) . " العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية علي الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت : ١٨ ــ ٢٤.

(١٣) المليجي ، د. هشام حسن عواد ، (٢٠٠٢) . " تقييم جودة التقارير المالية الإلكترونية : دراسة اختبارية علي القطاع المصرفي " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ــ جامعة حلوان ، العددان : الثالث والرابع : ٧٥ ــ ١١٠.

(١٤) توفيق ، د. محمد شريف ، (٢٠٠٢) . " مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال ــ بالتطبيق علي القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية " ، بحث مقدم إلي : مؤتمر التجارة الإلكترونية ــ الآفاق والتحديات ، كلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية ، مصر ، ٢٥ ــ ١٧ يوليو : ٢٥٠ ــ ٢٨٥.

(١٥) تومي ، أ./ بدرة ، (٢٠١٣) . " آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) علي العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف١، الجزائر: ٢٩ ــ ٥٥.

(١٦) جمال الدين ، د. سوزان ، (٢٠٠٩) . " دراسة مسحية لمدى تحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال استخدام معايير التقرير المالي الدولية XBRL " ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، مصر ، العدد الرابع ، يناير : ٣٦٢ ــ ٣٩٤.

(١٧) حميدة ، د. عبد محمود ، (٢٠٠٢) . " أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية علي تقدير المخاطر اللازمة لمراجعة القوائم المالية في ظل البيئة الإلكترونية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ــ جامعة بنها ، مصر ، السنة (٢٢) ، العدد الأول : ٨٤ ــ ٨٩.

(١٨) خيال ، د. توفيق عبد المحسن ، (١٩٩٩) . " العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت : دراسة تطبيقية " ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) : ١٩٣ ــ ٢٥٤.

(١٩) دليلة ، أ./ دادة ، (٢٠١٣) . " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي ــ دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري عام ٢٠١٠ م " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر : ٥٧ ــ ٧٠.

(٢٠) رشيد ، د. ناظم حسن ، (٢٠١١) . " دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة علي الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة تكريت ، المجلد (٧) ، العدد (٢٣) ، العراق : ١٧٣ ــ ١٩٧.

(٢١) رمزي ، أ./ جودي محمد ، (٢٠١٢) . " تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولي ــ المعيار IFRS1 " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر : ٢٢٥ ــ ٢٤٢.

(٢٢) زكي ، د. أحمد زكريا ، (٢٠٠٨) . " نحو مدخل مقترح لتنظيم وترشيد الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ــ جامعة طنطا ، مصر ، المجلد الثاني ، العدد الأول : ٣٦٢ ــ ٣٧١.

(٢٣) عبد الوهاب ، د. إبراهيم طه ، (٢٠٠٥) . " تطوير دور وأداء المُراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة علي شبكة المعلومات العالمية " ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية العلوم الإدارية والمالية ــ جامعة فيلادليفيا ، خلال الفترة من ١٥ ــ ١٦ مارس ، عمان ، الأردن : ٩ ــ ٢٥.

(٢٤) عمار ، د. صفاء محمد ، (٢٠٠٨) . " إطار مقترح لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية التقارير المالية المتداولة عبر شبكات الاتصال الإلكتروني " ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، مصر ، العدد الثالث ، يوليو : ٤٧٥ ــ ٥١٢.

(٢٥) كامل ، أ. منى ، العاني ، د. صفاء أحمد ، (٢٠١٤) . " دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية " ، بحث مقدم *إلي المؤتمر العربي السنوي العام الأول تحت عنوان : واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح* ، يومي ١٦ ــ ١٧ إبريل ، بغداد ، جمهورية العراق : ١ ــ ٢٠.

(٢٦) لطفي ، د. أمين السيد ، (٢٠٠٥) . " مراجعة وتدقيق نظم المعلومات " ، مكتبة الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر : ٣٣ ــ ٣٥.

(٢٧) محمود ، د./ بكر إبراهيم ، مهدي ، أ./ نضال عزيز ، (٢٠١٠) . " دور ومسئولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية " ، بحث منشور علي شبكة الإنترنت ، www.iasj.net : ١ ــ ٣٦.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية.

(1) Al-Htaybat , L. and Hutaibat , K. (2011) . " Users' Perceptions on Internet Financial Reporting Practices in Emerging Markets: Evidence from Jordan " , International Journal of Business and Management , Vol. 6 , No. 9 , September : P.P. 170 – 177.

(2) Almilia, L. and Budisusetyo , S. (2008) . " Corporate Internet Reporting of Banking Industry and LQ45 Firms: An Indonesia Example " , The First Parahyangan International Accounting and Business Conference , Bandung , February : P.P. 13 - 15.

(3) Al Mutawwaa , A. and Hewaidy , A. M. (2010) . " Disclosure Level and Compliance With IFRSs : An Empirical Investigation of Kuwaiti Companies " , International Business & Economics Research Journal , Vol. 9 , No. 5 : P.P. 122 - 145.

(4) Ashbaugh , H. , Johnstone , K. and , Warfied , D. (1999) . " Corporate Reporting on The Internet " , Accounting Horizons , Vol. 13 , No. 3 , September : P.P. 236 – 252.

(5) Bollen , L. , et al. (2006) . " Measuring and Explaining The Quality of Internet Investor Relations Activities:A Multinational Empirical Analysis " , International Journal of Accounting , Vol.7, No.2 : P.P. 273-298.

(6) Ettrede , M. , et al. (2000) . " Going Concern Auditor Reports at Corporate Web Sites " , Research in Accounting Regulation , Vol. 14 : P.P. 215 – 229.

(7) Fisher , R. , et al. , Oyelere , P. , and Laswad , F. (2004) . " Corporate Reporting on The Internet : Audit Issues and Content Analysis of Practices " , Management Auditing Journal , Vol.19 , No.3 , Available at : *www.lincoln.ac.nz/comm./publish* : P.P. 425 - 436.

(8) Herzig , C. and Godemann , J. (2010) . " Internet Supported Sustainability Reporting: Development in Germany , Management Research Review , Vol. 33 , No. 11 : P.P. 1064 - 1082.

(9) Hindi , N. M. and Rich , J. (2010) . " Financial Reporting on The Internet : Evidence from The Fortune 100 " , Management Accounting Quarterly , Vol.11 , No.2 : P.P. 11 - 21.

(10) Hodge , F. D. (2001) . " Hyperlinking Unaudited Information to Audited Financial Statements: Effects on Investor Judgments " , The Accounting Review , Vol. 76 , no. 4 , October : P.P. 670 – 685.

(11) Hongjiang , X. (2003) . " Key Issues of Accounting Quality Management: Australian Case Studies ", Industrial Management & Data Systems , No. 7 : P.P. 461-470.

(12) Lantto , A. M. (2006) . " Does IFRS Improve The Usefulness of Accounting Information in Code - Law Country? " , University of Oulu , Department of Accounting and Finance , University of Oulu , Finland , May 29 : P.P. 55 - 85.

(13) Lymer , R. D. , Gray , G. L. , and Rahman , A. (1999) . " Business Reporting on The Internet " , A Report Prepared for The International Accounting Standards Committee , November 1999 , Available at : http:/www.shu.ac.uk.

(14) Marston , C. and Polei , A. (2004) . " Corporate Reporting on The Internet by German Companies " , International Journal of Accounting Information Systems , No. 5 : P.P. 285-311.
(15) Omar , B. and Simon , J. (2011) . " Corporate Aggregate Disclosure Practices in Jordan " , Advances in Accounting: in Corporating Advances in International Accounting , No. 27 : P.P. 78 – 99.
(16) Rowbottom , N. and Lymer, A. (2009) . " Exploring The Use of Online Corporate Reporting Information " , Journal of Emerging Technologies in Accounting , Vol.6 : P.P. 27 – 44.
(17) Shulak , A. and Gekara , M. (2010) . " Corporate Reporting in Modern Eria: A Comparative Study of Indian and Chinese Companies " , Global Journal of International Business Research , Vol.3, No.3 : P.P. 42-56.
(18) www.aicpa.org
(19) www.itep.com
(20) www.first-financial-consultations.com

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "
سورة يونس: من الآية (١٠)

ملحق البحث
قائمة الاستقصاء

اسم المستطلع رأيه / ..... (اختياري)

المؤهل العلمي (أو الوظيفة) / .....

المهنة ، ومكان العمل / .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

فيقوم الباحث في هذا الصدد بإعداد بحث بعنوان " دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية ــ دراسة ميدانية " ولإتمام البحث يحتاج الباحث إلي تعاونكم معه من خلال قراءة هذا الاستقصاء بعناية ، والإجابة علي الأسئلة الموجودة به بحيادية وموضوعية ، حتى تخرج نتائج البحث معبرة عن الحقيقة ودون أي تحيز ؛ لذا يأمل الباحث من سعادتكم منح قائمة الاستقصاء المرفقة بعضاً من وقتكم للإجابة عن الأسئلة الواردة بها ، شاكرين لكم مقدماً حسن تعاونكم لاستكمال هذا البحث.

ويتعهد الباحث أمام الله ثم أمامكم بالحفاظ علي سرية البيانات الواردة في إجاباتكم بتلك القائمة ، وعدم استخدامها في غير أغراض هذا البحث العلمي ، مع العلم أنه من حقكم عدم الإفصاح عن بياناتكم الشخصية أو اسم الجهة التي تعملون بها.

مع خالص شكري وتقديري

الباحث
د. سامي محمد أحمد غنيمي
أستاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة ــ جامعة بنها

المجموعة الأولي

وتخص اختبار الفرض الأول ، والذي يفترض أن جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الثقة والمصداقية بها تتزايد من خلال قدرة الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة علي مواجهة مخاطر الإفصاح الإلكتروني والتحديات التي تستجد في بيئة الأعمال من وقت لآخر.

= من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية :

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/١) تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة بسبب التحديات التي تواجه بيئة الأعمال من وقت لآخر.					
(٢/١) إن الإفصاح الإلكتروني قد أصبح واقعاً حقيقياً لا يمكن تجاهله فيما يتعلق بالعرض والإفصاح وتوفير المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين.					
(٣/١) تعد التطورات المستمرة في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات واحدة من أهم التحديات التي تؤثر في دقة وسلامة المعلومات المحاسبية.					
(٤/١) إن انتشار الإفصاح الإلكتروني في الآونة الأخيرة أوجد العديد من المخاطر التي أثرت بصورة سلبية علي المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية.					
(٥/١) إن الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية جعل مواقعها الإلكترونية عرضة للاختراق والتحريف من جانب الأطراف العديدة ، وهو ما يؤثر بصورة سلبية في دقة المعلومات المحاسبية.					
(٦/١) هناك ضرورة تفرض علي المسئولين عن نظم المعلومات بالوحدات الاقتصادية في ظل الإفصاح الإلكتروني حتمية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواقع الإلكترونية من عمليات الاختراق والتحريف.					
(٧/١) إن الإفصاح الإلكتروني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ظل تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بوصفها المسئول الأول عن سلامة محتوى القوائم المالية.					
(٨/١) يوجد اختلاف واضح بين المواقع الإلكترونية التي يتم الإفصاح الإلكتروني خلالها ، وهو عكس ما يحدث في حالة تطبيق الإفصاح التقليدي نتيجة عدم وجود معايير ملزمة تضمن تحقيق التوافق في هذا الإطار.					

المجموعة الثانية

وتخص اختبار الفرض الثاني ، الذي يفترض أن طرق وأساليب العرض والإفصاح أصبحت في حاجة ماسة إلي إعادة النظر في ظل التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الإفصاح الإلكتروني لمواجهة تلك التحديات التي تشكك في دقة وسلامة القوائم والتقارير المالية.

= من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية:

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني سيؤدي إلي تحقيق التواصل الفوري بين الوحدة الاقتصادية وعملائها ، وهو ما يتناسب من طبيعة العمل في البنوك التجارية.					
(٢/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني سيؤدي إلي سرعة توصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين بصورة فورية ، وهو ما يحقق خاصية ملائمة المعلومات.					
(٣/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساعد في التعرف علي نتائج القرارات عند اتخاذها بصورة فورية ، وهو ما يحقق التغذية المرتدة الفورية مباشرة.					
(٤/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يمثل أحد أساليب الدعاية الكبيرة للبنوك التجارية من خلال توصيل المعلومات عبر الإنترنت لعدد لا نهائي من المستخدمين					
(٥/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يفي باحتياجات المستخدمين بصفة فورية نتيجة التفاعل المباشر في تبادل المعلومات بين البنك وكافة العملاء والمستخدمين					
(٦/٢) إن عدم وجود ضوابط واضحة وقواعد ملزمة للإفصاح الإلكتروني يعطي فرصة للتلاعب في محتوى القوائم المالية نتيجة اختراق المواقع الإلكترونية من جانب بعض الأطراف الداخلية أو الخارجية.					
(٧/٢) إن عملية التحديث المستمر المصاحبة للإفصاح الإلكتروني يُضعف من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية، خاصة في حالة عدم عرضها علي المراجع الخارجي المسئول عن مراجعة القوائم المالية.					
(٨/٢) إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يتطلب إعادة النظر في أساليب وإجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي ؛ بسبب اختلاف أساليب وإجراءات المراجعة الإلكترونية عن أساليب وإجراءات المراجعة التقليدية.					

المجموعة الثالثة

وتتناول اختبار الفرض الثالث ، والذي يفترض أن معايير التقارير المالية الدولية تحتاج إلي التطوير من خلال اقتراح معيار إلزامي يتضمن القواعد والإرشادات الخاصة بتنظيم الإفصاح الإلكتروني لضمان تحقيق الثقة والمصداقية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالبنوك التجارية المصرية.

= من فضلك حدد رأيك في النقاط التالية :

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماما	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائيا
(١/٣) إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يستلزم تطويرها وفقاً للمتغيرات والمستجدات العالمية ، وفي مقدمتها الإفصاح الإلكتروني الذي أصبح ضرورة حتمية.					
(٢/٣) إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الإلكتروني سوف يحقق مزيداً من الثقة والمصداقية للقوائم والتقارير المالية المنشورة.					
(٣/٣) هناك ضرورة كبيرة في الوقت الحاضر إلي وجود معيار إلزامي يتضمن قواعد وإرشادات خاصة بالإفصاح الإلكتروني.					
(٤/٣) يجب أن يتضمن معيار المحاسبة الإلزامي للإفصاح الإلكتروني علي مجموعة من الإجراءات الواضحة التي تضمن عدم اختراق المواقع الإلكترونية وتأمين محتواها.					
(٥/٣) إن تفعيل الإفصاح الإلكتروني وتقديم الخدمات البنكية الفورية من خلال المواقع الإلكترونية سيؤدي إلي دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية بدرجة كبيرة.					
(٦/٣) إن وجود معيار محاسبي إلزامي للإفصاح الإلكتروني من شأنه رفع درجة الثقة لدى كافة المستفيدين في المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية.					
(٧/٣) هناك ضرورة لأن تتخذ الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة محلياً وعالمياً كافة التدابير اللازمة لصياغة المعيار الإلزامي لتنظيم الإفصاح الإلكتروني.					
(٨/٣) إن وجود معيار خاص بالإفصاح الإلكتروني سوف يكون له آثار كبيرة علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطوير أداء مهنة المحاسبة بصفة عامة.					

(تمّ بحمد الله)